



معهد التخطيط القومي
الدراسات العليا
الماجستير المهني للتخطيط للتنمية المستدامة

دور القطاع المصرفي في تحقيق الشمول المالي في مصر
دراسة حالة "البنك الاهلي المصري"

**The Role of Banking Sector in Achieving Financial
Inclusion in Egypt
Case study "National Bank of Egypt"**

إعداد:

مصطفى أحمد عبد الرازق أحمد

إشراف:

أ.د/ محمد ماجد خشبه

لإستكمال متطلبات

الحصول علي الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

عام 2022

الإهداء

إلي أبي وأمي الكرام

إلي زوجتي وأولادي " كنان & آينور " الأحباء

إلي إخوتي "ميسره & رُبا & عمر" الأعزاء

إلي كل إنسان يمتلك من الضمير ما يكفيه لحمل رسالة بناء وطن ينتظر المزيد من

الإخلاص والعمل

أهدي لكم ثمرة جهدي المتواضع

شكر وتقدير

أتوجه بجزيل الشكر للدكتور / محمد ماجد خشبه ، الأستاذ بمعهد التخطيط القومي، وذلك لتخصيص كثيراً من وقته الثمين في قراءة التحليل وإبداء الملاحظات عليه ولتوجيهاته القيمة وملاحظاته السديدة ونصائحه الكريمة والتي كان لها أثر كبير في إستكمال هذا البحث .

كما أتوجه بالشكر الي جميع أساتذتي الكرام بمعهد التخطيط القومي وذلك لإسهامهم الكبير في إثراء عقلي بالكثير من العلم والمعرفة .

ولا يفوتني أن أعترف بفضل أهلي الكرام وأصدقائي الأعزاء وزملائي من معهد التخطيط القومي الذين قدموا لي كثيراً من المحبة والإخلاص والعون .

أتوجه اليكم جميعاً بالشكر والتقدير

الباحث

مصطفى أحمد عبدالرازق أحمد

محتويات البحث

الصفحة	البيان
2	المبحث الأول: الاطار النظري للبحث 1 - مقدمة البحث 2 - مشكلة البحث 3 - أهداف البحث 4 - أهمية البحث 5 - فروض / تساؤلات البحث 6 - منهجية البحث 7 - حدود البحث 8 - الدراسات السابقة 9 - مفاهيم أساسية
11	المبحث الثاني الشمول المالي ودور القطاع المصرفي في مصر - التوجهات والأدوار
20	المبحث الثالث خبرات اقليمية وعالمية حول الشمول المالي وأدوار القطاعات المصرفية
31	المبحث الرابع الدراسة الميدانية - دور البنك الأهلي المصري في تحقيق الشمول المالي الفرص والتحديات
39	نتائج وتوصيات البحث اولاً : النتائج ثانياً : توصيات ومقترحات البحث
40	- المراجع - الملاحق

المستخلص:

تم تعزيز الشمول المالي في مصر كجزء من رؤية مصر لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة SDGs. وللشمول المالي آثاره الإيجابية على الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ودمج القطاع الاقتصادي غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي ، وزيادة فرص العمل ، وتحقيق التنمية المستدامة ، وتحقيق الاستقرار المالي .وعلى الرغم من تلك النتائج الإيجابية إلا أن هناك العديد من التحديات التي تعوق تعزيز الشمول المالي في مصر وكان للقطاع المصرفي وخصوصا "البنك الاهلي المصري" دورا مهما لتعزيز الشمول المالي. ويحاول البحث تحديد دور القطاع المصرفي في تحقيق الشمول المالي من خلال التجارب الدولية الرائدة وبيان دور البنك الاهلي المصري للوصول إلى تعزيز الشمول المالي لكافة الفئات والقطاعات. وكشفت نتائج هذا البحث أنه على الرغم من ارتفاع مختلف الخدمات والمنتجات المالية الرقمية، إلا أنه لا بد للقطاع المصرفي والمؤسسات المالية في مصر من تنويع خدماتها ومنتجاتها المالية الرقمية. ويوصي البحث بأن يجب على القطاع المصرفي والمؤسسات المالية تطوير منتجات مالية تكنولوجية متنوعة تتناسب مع احتياجات العملاء المختلفة. وبناء قدرات القطاع المصرفي لموارده البشرية والاستثمار في التثقيف التكنولوجي واستخدامها في التحول الرقمي، وإن تعاون مؤسسات التمويل والبنوك مع البريد عن طريق بروتوكولات تعاون لتعزيز الانتشار الجغرافي لتحقيق شمول مالي لجميع القطاعات ولتصل لكافة الافراد.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، التحول الرقمي، القطاع المصرفي، البنك الاهلي المصري، المدفوعات

الرقمية

Abstract:

Financial inclusion in Egypt has been enhanced as part of Egypt's Vision 2030 and the Sustainable Development Goals (SDGs). Financial inclusion has positive effects on individuals and small and medium enterprises, integrating the informal economic sector into the formal economy, increasing job opportunities, achieving sustainable development, and achieving financial stability. Despite these positive results, there are many challenges that impede the promotion of financial inclusion in Egypt. The banking sector, especially the National Bank of Egypt, played an important role in promoting financial inclusion. The research attempts to determine the role of the banking sector in achieving financial inclusion through the leading international experiences and to clarify the role of the National Bank of Egypt to reach the promotion of financial inclusion for all groups and sectors. The results of this research revealed that despite the rise in various digital financial services and products, the banking sector and financial institutions in Egypt must diversify their services and digital financial products. The research recommends that the banking sector and financial institutions should develop various technological financial products that suit the needs of different customers. Building the capabilities of the banking sector for its human resources, investing in technology education and using it in digital transformation. Finance institutions and banks cooperate with the Post through cooperation protocols to enhance geographical spread to achieve financial inclusion for all sectors and to reach all segments of society.

Key words: Financial inclusion, formal economy, informal economic sector, National Bank of Egypt, financial stability, Banking sector, financial institutions.

المبحث الاول

الإطار النظري

1. مقدمة:

تحظى قضايا تعزيز الشمول المالي بأهمية متزايدة في السنوات الاخيرة لدي مختلف دول العالم وتحديدًا الدول النامية كما تبنت العديد من الدول استراتيجيات وخطوات فعالة نحو الوصول الي تحقيق الشمول المالي بهدف تحسين فرص النمو وتحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر.

ولا شك ان نظام الشمول المالي سيققق الكثير من التوفير في الوقت والمال وسرعة الاداء , ولقد بات تعزيز الشمول المالي يمثل واحدة من أهم مستهدفات الدول لتحقيق نهضتها واستقرارها المالي والاقتصادي، باعتباره سبيلًا حقيقيًا لدعوة كافة فئات المجتمع للدخول تحت مظلة الرعاية والدعم المصرفي، وبخاصة الفئات المستبعدة ماليًا من الحصول على الخدمات المالية، بل لقد غدا هذا المستهدف من أولويات استراتيجيات الدول لتحقيق التنمية المستدامة ومنها مصر.

يستبعد اكثر من ثلث سكان العالم من الشمول المالي لأسباب متعددة منها العوامل الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية وارتفاع تكاليف التشغيل والعوائق التكنولوجية¹ لذلك يهدف البنك الدولي الي تعزيز الشمول المالي من خلال استخدام الخدمات المالية الرسمية، وإزالة المعوقات التي تعرقل الشمول المالي من خلال التعليم والتثقيف المالي وتبني الاقتصاد الرقمي كحل جزري للكثير من المعوقات. والحاجة لزيادة ثقافة المواطنين وقدراتهم المالية حتى يتمكنوا من فهم الخدمات والمنتجات المالية فجد أن مصر هي الدولة الأقل بين دول العالم في الحسابات البنكية للعملاء، إذ يبلغ عدد المصريين المتعاملين مع البنوك نحو 33% من إجمالي عدد المصريين²، بالرغم من قوة القطاع المصرفي والبنكي في مصر فضلًا عن الانتشار الضعيف لماكينات الـ ATM في الريف والمناطق الحدودية، وكثرة المستندات التي تطلبها البنوك من العملاء و المشكلات التقنية للخدمات الإلكترونية.

تبنت مصر الرؤية العالمية للشمول المالي وجعلته ركيزة أساسية للتنمية ولقد كان لدخول الاقتصاد الرقمي عبر مختلف المؤسسات المالية وغير المالية، من خلال استخدام تقنيات الهواتف المحمولة وشبكة الانترنت.

تم إنشاء المجلس القومي للمدفوعات برئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي، وبموجب القرار الجمهوري رقم 89 لسنة 2017 لرئيس الجمهورية ومن أهم اختصاصاته العمل على تحقيق الشمول المالي بهدف دمج أكبر عدد من المواطنين في النظام المصرفي وضم القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي وتخفيض تكلفة انتقال الاموال وزيادة المتحصلات الضريبية ، وتأثيراته الايجابية على التوسع في وصول تلك الخدمات بسهولة ويسر وبأقل التكاليف، ورغم رصد العديد من المعوقات والتحديات التي تواجه انتشار الشمول المالي إلا أنه لم تكن مصر بمعزل عن هذا المتجه، فلقد حرصت القيادة السياسية على توجيه القطاع المصرفي، برئاسة البنك المركزي، للعمل على دعم وتعزيز الشمول المالي في مصر من خلال طرح العديد من المبادرات واتخاذ المزيد من الخطوات الجادة لتحقيق هذا المستهدف، عبر الاستفادة من الفرص المتاحة ومحاولة التغلب على المعوقات، والتحديات القائمة، والتي مثلت أسبابًا فاعلة لضم كافة شرائح المجتمع المصري للشمول المالي.

¹ (البدوي، رضا مصطفى حسن، 2019) مصر جامعة طنطا - كلية التجارة ص 391

² مقالة "بسيوني": 33% نسبة المتعاملين مع البنوك.. ونستهدف المرأة ومحدودي الدخل" ابريل 2019

2. مشكلة البحث:

يمكن صياغة المشكلة الرئيسية للبحث في التساؤل التالي :

الى أى مدى يؤثر القطاع المصرفي المصري، والبنك الأهلي كأحد وحداته، في تحقيق الشمول المالي في مصر
رغم التحديات؟

3. أهداف البحث:

- أ. توضيح الاطار النظري لمفهوم الشمول المالي وأهميته.
- ب. تقييم أدوار الأطراف الأساسية المعنية بالشمول المالي خاصة القطاع المصرفي
- ت. توضيح التحديات والمعوقات أمام تحقيق الشمول المالي في مصر
- ث. دراسة مقارنة لتجارب بعض الدول في تطبيق الشمول المالي ودور البنوك
- ج. تقييم أبعاد دور البنك الاهلي المصري في تحقق الشمول المالي في مصر .

4. أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في تسليط الضوء علي مفهوم وأهمية تحقيق الشمول المالي ودور القطاع المصرفي في تحقيق الشمول المالي كاحد السبل في تعزيز التنمية المستدامة في الدولة ، كما يعمل علي رفع الكفاءة المالية وضم كافة فئات المجتمع تحت مظلة الشمول المالي .

كما تنبع أهمية البحث من لقاء الضوء على دور أكبر البنوك المصرية ، وهو البنك الأهلي المصري في تحقيق الشمول المالي في مصر ضمن توجهات البنك المركزي وسياسات القطاع المصرفي.

5. فروض / تساؤلات البحث:

يقوم البحث على الفرضية التالية :

يمكن للقطاع المصرفي ووحداته ، ومنها البنك الأهلي المصري، أن يلعب دوراً أكبر ومهماً في تحقيق

سياسات وخطط الشمول المالي في مصر

ويتفرع من هذا الفرضية العديد من الاسئلة الفرعية منها:

- أ. ماهي مؤشرات الشمول المالي؟
- ب. ما هي طبيعة الأدوار الرئيسية لتحقيق الشمول المالي في مصر ؟
- ت. ماذا يمكن أن نستخلص من تجارب الدول الأخرى من تطبيق الشمول المالي؟
- ث. ما هو دور القطاع المصرفي في تحقيق الشمول المالي في مصر؟
- ج. ما هو الدور الذي يلعبه البنك الاهلي المصري في تحقيق الشمول المالي في مصر؟

6. منهجية البحث:

- المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات ذات العلاقة بموضوع البحث .
- المنهج المقارن من خلال استعراض لتجارب الدول الاخرى فى مجال الشمول المالى
- دراسة الحالة من خلال التطبيق علي البنك الاهلي المصري كنموذج علي تطبيق الشمول المالى فى مصر .

7. حدود البحث:

- الاطار الزمني: خلال العام 2021 - 2022
- الاطار الموضوعي: دور القطاع المصرفي فى تحقيق الشمول المالى فى مصر .
- الاطار المكانى: القطاع المصرفي متمثلا فى البنك الاهلي المصري .

8. الدراسات السابقة:

8-1. دراسة (معهد التخطيط القومي, 2018) الشمول المالى والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر:

والتي هدفت الي توضيح دور الشمول المالى فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر حيث اوضحت ان الشمول المالى يمثل تحديا للدول النامية ومن بينها مصر، مع ما للشمول المالى من اهمية كبيرة للحد من الفقر والبطالة وتحقيق العدالة فى توزيع الدخل ورفع مستوي التنمية البشرية والاجتماعية. وخلصت الدراسة الي ضرورة تحقيق التكامل والتنسيق بين مبادرة الشمول المالى والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى مصر .

8-2. كتاب يسر برانيه ورامى عبيد وحبيب عطية (2019) ، الشمول المالى فى الدول العربية الجهود

والسياسات والتجارب . أبو ظبى: صندوق النقد العربى .

استعرض الكتاب مفهوم الشمول المالى، وعلاقته الوثيقة بالاستقرار المالى، كما تطرق إلى دور الشمول المالى فى تحقيق التنمية المستدامة من خلال مساهمته فى تحقيق عدة أهداف من بين الأهداف السبعة عشر الطموحة للتنمية المستدامة حددتها الأمم المتحدة لعام 2030، و أهمية ودور الشمول المالى فى مواجهة التحديات الاقتصادية التى تؤثر على النمو فى الدول العربيه .

8-3. المؤتمر العلمى الثالث لكلية التجارة جامعة طنطا (2019) : التنمية المستدامة والشمول المالى

"الرؤى والآثار والتداعيات"

حيث أشار الدكتور عادل الميهي، عميد كلية التجارة بجامعة طنطا، أن المؤتمر يتضمن مناقشة عدد من المحاور، حيث تمت مناقشه الجوانب الاقتصادية للشمول المالى والتنمية المستدامة مثل التمويل الرقمي والشمول المالى ودور الشمول المالى فى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة، كما تضمن ايضا الجوانب الإدارية للشمول المالى والتنمية المستدامة مثل أثر فعالية إدارة الجهاز المصرفي فى تعزيز الشمول المالى، وأثر تعزيز التثقيف المالى فى فعالية الشمول المالى ودور الشمول المالى فى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

8-4. دراسة اسلام شاهين (بدون سنة نشر) "دور السياسات الاقتصادية المستدامة في تعزيز الشمول المالي لمصر (الواقع التحديات)":

ناقشت الدراسة إلى أي مدى يمكن للسياسات الاقتصادية المصرية تحسين وضع الشمول المالي والتغلب على التحديات في ضوء التجارب الدولية ؟ وتوصل إلي أنه تم تعزيز الشمول المالي في مصر منذ عام 2014 كجزء من رؤية مصر لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة (SDGs). وللشمول المالي آثاره الايجابية على الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ودمج القطاع الاقتصادي غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي ، وزيادة فرص العمل ، وتحقيق التنمية المستدامة ، وتحقيق الاستقرار المالي . وعلى الرغم من تلك النتائج الايجابية إلا أن هناك العديد من التحديات التي تعوق تعزيز الشمول المالي في مصر . وكان لدور السياسات الاقتصادية المالية والنقدية أثرا مهما لتعزيز الشمول المالي. ويحاول البحث معالجة وتحديد مختلف التحديات والأسباب والآثار والتحديات المتعلقة بالشمول المالي من خلال التجارب الدولية الرائدة وبيان دور السياسات الاقتصادية المصرية للوصول إلى تعزيز الشمول المالي لكافة الفئات والقطاعات. وكشفت نتائج هذه الدراسة أنه على الرغم من ارتفاع مختلف الخدمات والمنتجات المالية ، إلا أنه لا بد للمؤسسات المالية في مصر من تنويع خدماتها ومنتجاتها المالية . وتوصي الدراسة بأن يجب على الشركات المالية تطوير منتجات مالية متنوعة تتناسب مع احتياجات العملاء . وتدريب الكوادر البشرية ، والتعاون مع مكاتب البريد والتوسع الجغرافي لتحقيق شمول مالي لجميع القطاعات.

8-5. دراسة جمال عطية وآخرون (2019)، التجارب الدولية في الشمول المالي (دراسة قياسية مقارنة) المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية:

ناقشت الدراسة هل الشمول المالي يمثل آليه لدي الدول لتخفيض معدلات الفقر المتقع؟ وتوصلت الدراسة الي ايجاد قاعده مالية يتم الارتكاز عليها عند القيام بالشمول المالي ومدي أهمية تطوير الخدمات المالية غير المصرفية، وتدعيم الرقابة علي جميع المستويات الحكومية وتطبيق الاصلاحات التشريعية والمؤسسية التي تسهم في نجاح الشمول المالي، أهمية وجود توافق حكومي ومجتمعي حول القيام بعمليات الشمول المالي وذلك من خلال تعبئة الرأي العام بأهمية الاصلاحات ومهارات الاتصال المجتمعي ووضع الخطط الزمنية المستهدفة لتنفيذه في كل مراحله من سنوات تطبيق الشمول المالي، أهمية الاعتماد علي نموذج حديث ومتطور لانشاء شركات التمويل الاصغر مع وضع اطار رقابي وتمكينها من النفاذ إلي شرائح أوسع من السكان وعمل التشريعات المتعلقة بحماية المستهلك والتحفيز علي المنافسة بين مختلف موردي الخدمات المالية.

8-6. دراسة دلال محمد إبراهيم (2019). أثر الاستقرار المالي كمتغير وسيط على العلاقة بين الشمول المالي والاستثمارات: دراسة اختبارية على البنوك المصرية: المجلة المصرية للدراسات التجارية - جامعة المنصورة - كلية التجارة:

حيث استهدفت الدراسة التعرف على أثر الاستقرار المالي كمتغير وسيط على العلاقة بين الشمول المالي والاستثمارات في البنوك المصرية، ويندرج من هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية، وهي: اختبار أثر الشمول المالي على الاستثمارات في البنوك المصرية، اختبار أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في البنوك المصرية، اختبار أثر الاستقرار المالي على الاستثمارات في البنوك المصرية، اختبار أثر الاستقرار المالي كمتغير وسيط على العلاقة بين الشمول المالي والاستثمارات في البنوك المصرية. ولتحقيق الأهداف السابقة قامت الباحثة بإجراء دراسة اختبارية علي البنوك المصرية في الفترة من ٢٠١٣ - ٢٠١٧، وتوصلت الباحثة إلي انه يوجد أثر ذو دلالة معنوية للشمول المالي على الاستقرار المالي والاستثمارات في البنوك المصرية، بالإضافة إلي أنه يوجد أثر للاستقرار المالي على

الاستثمارات في البنوك المصرية، كما انه يمكن اعتبار الاستقرار المالي متغير وسيط بين الشمول المالي والاستثمارات في البنوك المصرية.

7-8. دراسة أسامة بدر (2019) أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر: حالة

مصر المؤتمر العلمي الثالث لكلية التجارة - جامعة طنطا "التنمية المستدامة والشمول المالي - الرؤى والآثار والتداعيات"

تهدف الدراسة إلى قياس مدى تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي وتخفيف من حدة الفقر حيث تبنت الدراسة تعريف الشمول المالي بأنه كيفية تقديم الخدمات المالية الرسمية في الوقت المناسب بطريقة ملائمة وكريمة ومستدامة إلى عامة الناس وخاصة الفقراء والمهمشين ماليا وتعزيز التعليم المالي لدى المواطنين بما يجعلهم منخرطين في الاقتصاد الرسمي بأسعار معقولة تؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحد من معدل الفقر. تم استعراض الأدبيات الاقتصادية التي تناولت الشمول المالي ونماذج من إجراءات الشمول المالي لعدد من الدول المختلفة المتنوعة في الوضع الاقتصادي. ومن ثم تم استعراض تجربة مصر للشمول المالي، وباستخدام بيانات سلسلة زمنية من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية WDI للفترة 2000-2017. وكذلك تم القيام بتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، والحد من الفقر باستخدام نموذج انحدار LS ونموذج انحدار ARDL، وأظهرت النتائج أن زيادة الشمول المالي وزيادة نمو الإنفاق الحكومي يؤديان إلى زيادة النمو الاقتصادي بينما تؤدي زيادة نمو الانفتاح التجاري إلى خفض معدل النمو الاقتصادي وهو ما يشير أن الانفتاح التجاري يميل إلى جهة الواردات الاستهلاكية. بينما ستؤدي زيادة الشمول المالي إلى زيادة معدل الفقر وأن زيادة تركيز الدخل لدى فئة أقل 20% من المجتمع سيؤدي إلى خفض معدل الفقر. وتم التوصل إلى العديد من التوصيات التي تزيد من فاعلية الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر.

8-8. دراسة ياسمين مجدي ومحمد صالح (2021) -: تأثير تطبيق سياسات الشمول المالي على

الاستقرار المالي للبنوك التجارية المتداولة بالبورصة المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية جامعة الإسكندرية - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة

حيث استهدفت الدراسة فحص تأثير تطبيق سياسات الشمول المالي على الاستقرار المالي للبنوك التجارية المتداولة في البورصة المصرية، حيث قامت الدراسة بفحص تأثير التوسع في تمويل الأفراد - كأحد سياسات الشمول المالي - والمتمثل في التمويل العقاري، التمويل الشخصي، والبطاقات الائتمانية، على الاستقرار المالي والذي تم قياسه من خلال نسبة الديون غير المنتظمة NPLS والرافعة المالية (إجمالي الالتزامات/ إجمالي الأصول)، وقد تمثلت عينة الدراسة في البنوك التجارية المتداولة في البورصة المصرية والتي بلغ عددها 5 بنوك تجارية في الفترة من الربع الأول من عام 2017 - الربع الأول من عام 2018. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق سياسات الشمول المالي والاستقرار المالي في البنوك المتداولة في البورصة المصرية.

9-8. دراسة خالد إبراهيم ومحمد راضى (2018)، الشمول المالي وعلاقته بالتنمية البشرية ومعدلات

الفقر في مصر. مجلة التجارة والتمويل - جامعة طنطا - كلية التجارة

تناولت الدراسة استخدام مؤشر متعدد الأبعاد لقياس الأداء في مصر في مجال الشمول المالي في الفترة (2000 - 2017) لغرض المقارنة الزمنية فقط وليس للمقارنة مع الدول الأخرى. ثم تم استخدام قيم هذا المؤشر لتقدير علاقة السببية بينه وبين مؤشر التنمية البشرية ومعدل الفقر خلال فترة الدراسة باستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح الخطأ. وقد توصل البحث إلى أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه معنوية إحصائياً ذات طبيعة سالبة

بين مؤشر الشمول المالي ومعدل الفقر في الأجل القصير. وأن علاقة السببية بين مؤشر الشمول المالي ومؤشر التنمية البشرية هي علاقة موجبه ذات اتجاه واحد معنوية إحصائياً تتجه من الشمول المالي إلى التنمية البشرية فقط. وتدعو هذه النتائج إلى الاهتمام بالشمول المالي وإزالة المعوقات من أمامه لكي يتمكن من تحقيق أهدافه.

10-8. دراسة عصام الليثي (2016). محو الأمية المالية كخيار لتحقيق الشمول المالي مجلة دراسات

مصرفية ومالية - أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية - مركز البحوث والنشر والاستشارات:

سلطت الورقة الضوء على محو الأمية المالية كخيار لتحقيق الشمول المالي. وتضمنت الورقة عدد من المحاور، تناول المحور الأول الشمول المالي، فكانت بداية الاهتمام بقضية الشمول المالي في عام 2002 عندما أقر رؤساء حكومات الدول المشاركين آنذاك في المؤتمر الدولي للتمويل من أجل التنمية بالإجماع بضرورة التغلب على كافة أشكال العوائق التي تقف عقبة في سبيل تحقيق الشمول المالي، وتضمن المحور عنصرين، الأول الاستبعاد المالي من حيث تعريفه وأسبابه. العنصر الثاني تعريف الشمول المالي ومؤشراته. وأشار المحور الثاني إلى محو الأمية المالية، فبين أهداف محو الأمية المالية، واستراتيجياتها والمنهجيات والمحاور، وبعض التجارب وقصص النجاح لمحو الأمية المالية. وتطرق المحور الثالث إلى الشمول المالي بالسودان فبين مجهودات السودان في مجال الشمول المالي، ومؤشرات الشمول المالي في السودان، وكيفية تعزيز الشمول المالي بالسودان. وختاماً استعرضت الورقة مقترح مشروع محو الأمية المالية بالسودان فأظهرت أهداف المشروع، والأطراف ذات العلاقة بالمشروع ومراحل تنفيذ المشروع التي تمثلت في مرحلة نشر الوعي، ومرحلة التدريب الأساسي، ومرحلة التدريب المستمر.

11-8. دراسة محمد أحمد باغة (2018). مدخل استراتيجي لتعزيز فعالية وكفاءة الشمول المالي 1 - 2.

جمعية إدارة الأعمال العربية

استعرضت الدراسة مدخل استراتيجي لتعزيز فعالية وكفاءة الشمول المالي (1-2). وقد تضمن المقال عدة نقاط، الأولى تناولت لمحة مختصرة عن الوضع المالي في البلدان العربية، حيث تعاني البلدان العربية من معضلة التمويل المناسب ذو التكلفة المناسبة بالنسبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. والثانية جاءت بعنوان من الاقتصاد النقدي إلى الاقتصاد الغير نقدي، فقد اتجهت النظم المالية الرقابية في كل أنحاء العالم إلى سن التشريعات وصيانة السياسات وتنشيط البرامج للتحفيز والتشجيع على الحد من التعاملات النقدية والانتقال بشكل تدريجي إلى نظم الدفع غير النقدي. والثالثة كشفت عن وضع الاقتصاد النقدي في مصر. والرابعة تطرقت إلى الشمول المالي والتنمية المستدامة. أما الخامسة فقد اشتملت على العقبات التي تواجه مصر للتحويل للاقتصاد غير النقدي ومن ثم الشمول المالي ومنها، الاقتصاد الغير الرسمي، وقلة عدد الحسابات المصرفية، وهيكلة القطاع المصرفي، وتحديات البنية التحتية التكنولوجية، والفساد، والتهرب الضريبي، وعوامل ثقافية. وخلص المقال بالإشارة إلى السعي نحو استراتيجية قومية لتعزيز الشمول المالي في مصر طبقاً لمؤتمر الشمول المالي في العالم التابع للبنك الدولي في عام 2015م.

12-8. دراسة رضا مصطفى (2019) الشمول المالي في مصر التحديات والفرص. مجلة التجارة والتمويل.

جامعة طنطا - كلية التجارة:

أوضحت الدراسة أن البنك المركزي المصري (CBE) يقود مسؤولية تعزيز الشمول المالي في مصر ويعتبره هدفاً استراتيجياً، مع الوضع في الاعتبار أن هناك الكثير من التحديات التي تعوق طموحات الدولة المصرية؛ مثل الأمية وسكان الريف والاقتصاد الموازي، هذه التحديات يجب التعامل معها للاستفادة من الشمول المالي وما يحققه من مكاسب متعددة للدولة المصرية، وتعتمد الاستراتيجية المصرية لنشر الشمول المالي على عدد من المحاور المتكاملة؛ هي مبادرات البنك المركزي المصري ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتبني الحكومة لأفكار الاقتصاد الرقمي. رغم

وجود الكثير من التحديات والمعوقات إلا أن فرص الشمول المالي في مصر أكبر بكثير من تلك التحديات، فالتعامل مع تلك التحديات والفرص من خلال الاهتمام بالثقافة المالية والعمل على دمج طلاب الجامعات المصرية وتنقيفهم مالياً- كونهم يشكلون فرصة هامة من حيث الكم والتوزيع الجغرافي- مع الاهتمام بالاقتصاد الرقمي كأحد أهم أدوات الشمول المالي وأسرعها انتشاراً؛ كل ذلك يتيح لمصر التغلب على تحديات الشمول المالي والاستفادة من الفرص المتاحة والتي يعتبر أهمها دمج الفقراء مالياً وضم الاقتصاد الموازي للاقتصاد الرسمي والقضاء على غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع الوضع في الاعتبار تبني هذه الدراسة مفهوماً واسعاً للشمول المالي يهدف إلى أن تكون جميع المعاملات المالية تحت سماع وبصر الجهاز المصرفي، لتحقيق الاستفادة القصوى منه.

13-8. دراسة صبر نوفل (2018). الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية. مجلة الاقتصاد

والمحاسبة -نادي التجارة

سلط المقال الضوء على مؤتمر الشمول المالي الذي نظمه التحالف الدولي للشمول المالي "Global Policy Forum" بالتعاون مع البنك المركزي المصري، في مدينة شرم الشيخ، وشارك فيه رئيس الجمهورية، وأكثر من 800 مشارك من نحو 95 دولة، بعنوان الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية. وقد تضمن المقال عدة نقاط وهي، مفهوم الشمول المالي نشأته وتطوره، وتعريف الشمول المالي، وأبعاده، وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة البطالة والفقر، ومحاور ارتكاز الشمول المالي، كما أشار إلى الشمول المالي في مصر وبعض نماذج الدول العربية.

14-8. دراسة نادي التجارة (2020): الشمول المالي والرقمنة - مجلة المال والتجارة

هدف المقال إلى بيان الشمول المالي والرقمنة. وانقسم المقال إلى عدد من النقاط، أوضحت الأولى أن منصة مصر الرقمية تحقق هدف ميكنة الخدمات الحكومية، والتخلص تدريجياً من أعباء وروتين التعامل الورقي بين الجهات الحكومية، بجانب التوسع في منظومة الدفع الإلكتروني، والتي تحقق الشمول المالي. وأشارت الثانية إلى وزير الاتصالات الذي أكد أن منصة مصر الرقمية تهدف إلى ميكنة دورات وقواعد العمل وإنشاء قواعد للبيانات، والربط البيني مع جميع جهات الدولة، والتوسع في تقديم الخدمات الحكومية الرقمية. وأكدت الثالثة على أن دعم تكنولوجيا المعلومات في مصر هو دعم لمكانة مصر وفق المؤشرات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات، وبالتالي جذب المزيد من الاستثمارات العالمية. واختتم المقال بالتأكيد على أن تطبيق الشمول المالي والمنصة الرقمية سيؤدي إلى السرعة في أداء الخدمات في الدولة، والتوفير في النفقات.

15-8. دراسة صبرى نوفل (2018)، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي نادي التجارة:

الاقتصاد والمحاسبة

كشفت الدراسة عن العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي. وأشارت الدراسة إلى الارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي. كما بينت الارتباط بين الشمول المالي والحماية المالية للمستهلك. ثم أوضحت أسباب عدم وجود استقرار مالي. واختتمت الدراسة موضحة أن توفير الحماية المالية الكافية للمستهلك تضمن: الممارسات السوقية العادلة والمساواة في المعاملة يجب على مقدمي الخدمات المالية والوسطاء مراعاة تقديم معاملات عادلة للمستهلكين دون ممارسة أي ضغوط للتأثير عليهم، والإفصاح الكامل بجمع المعلومات ذات الصلة للمستهلكين باستخدام لغة سهلة الفهم، والتنقيف المالي للمستهلك، وتقديم المشورة الائتمانية.

16-8. دراسة أحمد فؤاد خليل (2015) آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية مجلة الدراسات

المالية والمصرفية -الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - مركز البحوث المالية والمصرفية:

استهدفت الدراسة تسليط الضوء على " آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية". وتناولت الدراسة عدة نقاط تمثلت في: أولاً: مفهوم الشمول المالي. ثانياً: هدف الشمول المالي. ثالثاً: مخاطر الاستبعاد المالي. رابعاً: الآثار الإيجابية للشمول المالي. خامساً: معوقات ومخاطر الشمول المالي. سادساً: الشمول المالي والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. سابعاً: تطورات الشمول المالي حول العالم حقائق وأرقام (2011، 2014). ثامناً: الإطار المتكامل للشمول المالي، والتي تمثلت في: الاستقرار، النزاهة والسلامة، وحماية المستهلك المالي، والخيارات المتاحة لتحسين فرص الحصول على الخدمات المالية. تاسعاً: التحويلات المالية والشمول المالي. عاشراً: التعليم المالي. الحادي عشر: التثقيف المالي. الثاني عشر: أهمية التثقيف المالي. الثالث عشر: دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي. واختتمت الدراسة موضحة أن هناك العديد من الفرص المتاحة التي يمكنها أن تساهم في تحسين وصول الخدمات المالية لعدد أكبر من الأفراد والمنشآت من خلال تعزيز الشمول المالي بجانبه، ويتمثل الجانب الأول في عرض الخدمات المالية ويتم تعزيزه من خلال التوسع في الخدمات المالية المبتكرة وجذب المزيد من التحويلات المالية والتي تساهم في تعزيز الشمول المالي، كما يتمثل الجانب الثاني في الطلب على الخدمات المالية ويتم تعزيزه من خلال تبني استراتيجيات قومية للتثقيف المالي ، وبما يحقق معالجة قضية نقص المعلومات وتذليل العديد من الصعوبات المترتبة على هذا النقص - وخاصة فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر -وما له من أثر إيجابي في دمج القطاع غير الرسمي ضمن القطاع الرسمي وتيسير الحصول على التمويل.

17-8. دراسة أحمد عاطف (2019) تحديات أمام الشمول المالي في مصر -مجلة المال والتجارة -نادي

التجارة:

كشفت الدراسة عن تحديات أمام الشمول المالي في مصر. وانقسمت الورقة إلى نقطتين، اشتملت الأولى على مشاكل ومعوقات عند تنفيذ الشمول المالي منها، أولاً محدودية انتشار ماكينات ATM في الريف والمناطق الحدودية مما يؤثر في إجراء المعاملات المالية. ثانياً فروع البنوك تتركز في المدن والمناطق الحضرية، وعدد فروع البنوك في القرى 1016 فرعاً فقط، مما يدفع بعض العملاء العزوف عن التعامل مع البنوك، سواء لفتح حساب أو الحصول على قرض. وأكدت الثانية على أن العملاء يواجهون معوقات عملية عند تنفيذ تعاملهم مع البنوك منها، كثرة المستندات التي تطلبها البنوك من العملاء سواء لفتح الحساب أو الحصول على قرض. واختتمت الورقة بالتأكيد على أن الشمول المالي كما يراه البعض قضية أمن قومي بالدرجة الأولى، إذا أن أكثر من 50% من الاقتصاد المصري خارج نطاق الاقتصاد الرسمي، حيث لا يخضع لأي عمليات تطوير، ولا يساهم في زيادة معدلات نمو الناتج المحلي رسمياً.

18-8. دراسة (Kim, D.W., & Hassan, M.K.,2018):

Financial inclusion and economic growth in OLC Countries

وتوصلت الدراسة الي ان الشمول المالي له تأثير ايجابي علي النمو الاقتصادي من خلال قياس نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فى دول التعاون الاسلامي.

مفاهيم اساسية:

الشمول المالي/ الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم- المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين- ويتم تقديمها لهم بطريقة تنسم بالمسؤولية والاستدامة.

التحول الرقمي/ هو عملية تطبيق التقنيات الرقمية الحديثة لتجديد طريقة إنجاز الأعمال وإبداع قيمة جديدة وتقديمها.

المبحث الثاني

الشمول المالي ودور القطاع المصرفي في مصر - التوجهات والأدوار

مقدمة:

أصبح للشمول المالي أولوية مع إطلاق الحكومة المصرية استراتيجية التنمية المستدامة (مصر 2030) والتي اهتمت بتعزيز الشمول المالي وتنفيذ عدد من المبادرات الخاصة بها بالتنسيق الفعال بين الأطراف المعنية وتم صياغة سياسات تهدف إلى تعزيز الشمول المالي، لذلك نتناول في المبحث الثاني الشمول المالي ودور القطاع المصرفي في مصر - التوجهات والأدوار التعرف على مفهوم وأهمية وأهداف ومبادئ ومؤشرات الشمول المالي وتوجهات القطاع المصرفي في مصر.

أولاً : مفهوم الشمول المالي:

يعني الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم - المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين - ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة³.

وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

يعرف "الشمول المالي" بأنه إتاحة الخدمات المالية (جانب العرض) عن طريق البنوك، جمعيات أهلية، شركات التأجير التمويلي، شركات التأمين، مكاتب البريد وشركات الرهن العقاري واستخدام الخدمات المالية (جانب الطلب)⁴.

ويعرف أيضا الشمول المالي بأنه عملية تمكين جميع الأفراد والمنشآت من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجيدة وبأسعار معقولة وتكلفة منخفضة وطريقة مناسبة وذلك بما يساهم في الحد من الفقر، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي ومن خلال ذلك يتحتم على الدول أن تضع الشمول المالي ضمن أولوياتها على الصعيد المحلي والدولي⁵.

من خلال التعاريف السابقة يمكن ملاحظة المحاور الأساسية التي يركز عليها الشمول المالي وهي:

- حماية المستهلك ماليًا والتثقيف والتوعية المالية والخدمات المالية و الرقمية والاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

³ البنك الدولي، (الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء) علي الرابط التالي:

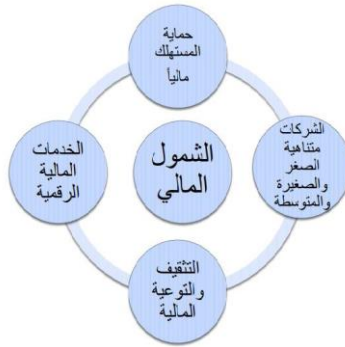
<https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#1>

⁴ رنا بدوي ، البنك المركزي المصري ، إدارة التعليمات الرقابية، قطاع الرقابة والإشراف، الشمول المالي ، دور البنك المركزي المصري ص 3

⁵ (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ الجامعة التقنية الوسطى، الكلية التقنية الإدارية، بغداد، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق - جامعة النهرين، كلية اقتصاديات الأعمال المجلد الثاني/رقم الإيداع (642) / تاريخ النشر 2018 م ص29.

- الحصول على المنتجات والخدمات المالية من خلال توفير خدمات مالية رسمية ومنظمة، لكافة فئات المجتمع، وتخفيض التكاليف والقدرة على تحملها.
- رفع الكفاءة المالية من خلال إدارة الأموال بشكل فعال، والتخطيط للمستقبل والتعامل مع الظروف المالية المختلفة.
- استخدام المنتجات والخدمات المالية من خلال جودة الخدمات والمنتجات المالية المقدمة والمصممة لتلبية احتياجات كافة الفئات، وتجزئة الخدمات من أجل تطويرها لجميع فئات المجتمع.
- التنظيم والرقابة الفعالين (الحوكمة) بغرض ضمان تقديم المنتجات والخدمات المالية في بيئة يسودها الاستقرار المالي.

الشكل رقم (1) ركائز الشمول المالي



المصدر: رنا بدوي، الشمول المالي، دور البنك المركزي المصري، إدارة التعليمات الرقابية، ص 4

ثانياً: أهمية الشمول المالي:

تولى الدولة اهمية كبيرة في الآونة الاخيرة للشمول المالي لمواكبة التقدم التكنولوجي وتطبيق منظومة التحول الرقمي والشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة بما يحقق أهداف الدولة التنموية وخطط 2030 / 2020.

الشمول المالي هو عبارة عن استراتيجية طويلة المدى ولتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية يمكن الأخذ بعدة اعتبارات والتي يجب أن يتناولها الشمول المالي:

- يمكن للخدمات المالية الرقمية أيضاً أن تساعد الناس على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة⁶.
- هناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي، وذلك عن طريق استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف الذكية، وبطاقات الدفع بأنواعها، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية. ويمكن الحصول على نتائج أفضل من خلال إعطاء اهتمام اكبر لاحتياجات الافراد.
- يساعد الشمول المالي علي إدماج الأشخاص في النظام المالي الرسمي وذلك عن طريق:
- تسهيل القيام بالمعاملات اليومية من تحويل الأموال واستقبالها.

⁶ (صورية شنبلي، السعيد بن لخضر 2018) أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية) جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر- مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية , المجلد 3 / العدد 02 (2018) تاريخ النشر 23 / 12 / 2018 م. ص 104:129

- حماية المدخرات التي تساعد الأشخاص على إدارة التدفقات المالية، والاستهلاك المريح وبناء رأس المال العامل.
- تمويل الشركات والمشروعات الصغيرة، ومساعدة أصحاب الشركات على الاستثمار في الأصول وتنمية أعمالهم.
- التخطيط ودفع النفقات المتكررة مثل الرسوم المدرسية.
- إدارة النفقات المتعلقة بالأحداث غير المتوقعة مثل حالات الطوارئ الطبية أو الوفاة أو السرقة أو الكوارث الطبيعية.
- تحسين مستويات المعيشة بشكل عام.
- بالنسبة للحكومات، فالتحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يمكن أن يقلل من الفساد ويحسن مستوى الكفاءة⁷.
- أصبح الشمول المالي أولوية لصانعي السياسات والهيئات الرقابية ووكالات التنمية على مستوى العالم.⁸

ثالثاً: أهداف الشمول المالي:

نظراً للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي، وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل، ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامى المنافع المتأنية من الشمول المالي، ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء / البنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل. وتجدر الإشارة إلى أن توسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي أو تحقيق الشمول المالي ليس هدفاً في حد ذاته بل وسيلة لتحقيق غاية نظراً لدوره التنموي الهام في تطوير الإنسان، وتحسين مستوى المعيشة وتمكين المرأة وتعزيز تكافؤ الفرص وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، الحد من الفقر ودعم المساواة وتأمين الرفاهية وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي شامل⁹ من خلال ما يلي:

- تعزيز وصول الخدمات والمنتجات المالية إلى كافة فئات المجتمع، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.
- تمكين الشركات الصغيرة جداً من الاستثمار والتوسع.
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.
- تعزيز الاستقرار المالي؛ ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ جذب المنشآت غير الرسمية إلى القطاع الرسمي.
- أصبح الشمول المالي يمثل أولوية بالنسبة لوضعي السياسات والهيئات التنظيمية، ووكالات التنمية في جميع أنحاء العالم.
- تم تعريف الشمول المالي باعتباره عاملاً لتحقيق 7 أهداف من 17 هدفاً للتنمية المستدامة.

⁷ (وليد عيدي عبد النبي، 2018) العراق /آيار 2018 ، ص 4

⁸ البنك الدولي (الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء) على الرابط التالي:

<https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#1>

⁹ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ الجامعة التقنية الوسطى، الكلية التقنية الإدارية، بغداد، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق - جامعة النهرين، كلية اقتصاديات الأعمال المجلد الثاني/رقم لايداع (642) / تاريخ النشر 2018 م ، ص 32

- تعهدت مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم، وأعدت تأكيد التزامها بتنفيذ الشمول المالي الرقمي.
- يعتبر التحالف الدولي للشمول المالي عاملاً رئيسياً للحد من الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.
- وضع التحالف هدفاً عالمياً للاستخدام الأمثل الشامل للموارد المالية، وأرسى العديد من الآليات لتسريع تنفيذ الشمول المالي عالمياً.

رابعاً: مبادئ الشمول المالي:

تبنّت مجموعة العشرين مجموعة من المبادئ أو التوصيات لتعزيز الشمول المالي، حيث تستهدف هذه المبادئ تعزيز فرص وصول نحو (2) مليار من سكان العالم للخدمات المالية المصرفية، وتهدف هذه المبادئ أيضاً إلى تبني سياسات تمكن من تكوين بيئة تنظيمية تساعد على تسهيل الوصول الشامل للخدمات المالية والمصرفية المبتكرة لكافة شرائح المجتمع بما فيها الفئات الفقيرة والمحرومة من هذه الخدمات وتتمثل هذه المبادئ بما يلي:¹⁰

1. **القيادة:** وجود التزام حكومي واسع النطاق يعمل على تشجيع النفاذ الشامل من أجل المساعدة على التخفيف من حدة الفقر.
2. **التنوع:** تطبيق السياسات التي تشجع على المنافسة وتقديم الحوافز المناسبة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة مثل خدمات الإيداع والائتمان والدفع والتحويلات والتأمين، في ظل وجود عدد كبير ومتنوع من مقدمي تلك الخدمات.
3. **التطوير:** استخدام التكنولوجيا والأدوات المؤسسية المتطورة اللازمة لتوسيع النفاذ للنظام المالي.
4. **الحماية:** وجود مقوم شامل لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها للحكومة ومقدمي الخدمة والمستهلكين.
5. **التمكين:** العمل على محو الأمية المالية للأفراد للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع.
6. **التعاون:** خلق البيئة المؤسسية المواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المسائلة والمحاسبة الحكومية وأيضاً العمل على تشجيع الشراكة والتشاور والاستشارة بين الحكومة والقطاعات المالية.
7. **المعرفة:** الاستفادة من قواعد البيانات المحسنة من أجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة وتقييم مدى التقدم في الإنجاز وغيرها من الأدوات الأخرى.
8. **التناسب:** بناء سياسة وإطار تنظيمي يقوم بتدنية المخاطر وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على أساس استيعاب الثغرات والعوائق الموجودة في القواعد التنظيمية القائمة ومحاولة تجاوزها.
9. **الإطار:** الأخذ في الاعتبار عند وضع إطار تنظيمي للنفاذ الشامل المعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجهة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

وفقاً لما سبق، أن الشمول المالي يمكن تعريفه بأنه هو خطة استراتيجية بعيدة الأمد تعمل على توصيل الخدمات المالية والمصرفية بأسعار معقولة وبسهولة وبمسؤولية لكافة أفراد المجتمع سواء كشخص معنوي أو طبيعي¹¹. فضلاً

¹⁰ البنك الدولي (الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء) علي الرابط التالي:

<https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#1>

¹¹ البنك الدولي (الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء) علي الرابط التالي:

<https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#1>

عن أهميته الاقتصادية والاجتماعية. ويتطلب وجود رؤية واضحة لدى واضعي السياسات وصانعي القرار لتطبيق هذه الاستراتيجية مع الأخذ في الاعتبار الفرص والتحديات لتطبيق الشمول المالي.

شكل رقم (2) مدخل الشمول المالي

خامسا: الشمول المالي في مصر:



تتطلع مصر لأن تكون دولة رائدة في مجال المدفوعات الرقمية، وتعمل على بداية مرحلة جديدة من الشمول المالي للمواطنين باعتباره أحد ركائز النمو والتحول للاقتصاد الرقمي وتعزيز الإصلاح الاقتصادي، وأن مسار الإصلاح الاقتصادي قد بدأ يؤتي ثماره، ويعمل الشمول المالي على دمج الاقتصاد غير الرسمي للأفراد والمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة، ويضمن تطور الخدمة التي تقدمها المؤسسات المالية المدرجة في نطاقه لتوافر عنصر التنافسية بين المؤسسات، كما يساعد في تحسين مستوى المعيشة داخل الدولة وانخفاض معدلات الفقر من خلال احتوائه شرائح معينة داخل المجتمع كالفقراء، ومحدودي الدخل، وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر¹²،

المصدر: البنك الدولي

وقد اصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي، قرارا بإنشاء المجلس القومي للمدفوعات، هو مجلس تم إنشاؤه برئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي، وبموجب القرار الجمهوري رقم 89 لسنة 2017 لرئيس الجمهورية، حيث تضمن القرار أنه بعد الاطلاع على الدستور وعلى قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم 88 لسنة 2003 ولائحته التنفيذية، وعلى النظام الاساسي للبنك المركزي المصري الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم 59 لسنة 1993 تقرر إنشاء المجلس وتضمنت المادة الأولى، من القرار منشور في الجريدة الرسمية، أن ينشأ مجلس يسمى "المجلس القومي للمدفوعات" برئاسة رئيس الجمهورية، وعضوية "16 عضوا"، تحدد 5 اختصاصات للمجلس، وذلك مع عدم الإخلال بما لمجلس إدارة البنك المركزي من سلطات واختصاصات وفقاً لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد، وتمثلت هذه الاختصاصات في:

- خفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع بدلاً عنه.
- تطوير نظم الدفع القومية وأطر الإشراف عليها للحد من المخاطر المرتبطة بها من أجل خلق نظم أمنة وذات كفاءة وفعالية.
- العمل على تحقيق الشمول المالي بهدف دمج عدد من المواطنين في النظام المصرفي وضم القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي وتخفيض تكلفة انتقال الاموال وزيادة المتحصلات الضريبية.
- حماية حقوق مستخدمي نظم وخدمات الدفع.
- تحقيق تنافسية سوق خدمات الدفع وتنظيم عمل الكيانات القائمة وراقبتها.

لذلك نتناول وضع الشمول المالي في مصر كالتالي:

¹² الشاعر، محمد السيد السيد "التجربة المصرية نحو التحول إلى الشمول المالي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة" المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، كلية الحقوق – جامعة المنصورة.

أولاً: فرص وتحديات الشمول المالي في مصر:

يضمن تحقيق الشمول المالي إتاحة الخدمات المالية والمصرفية، للفئات المستعبدة مثل محدودي ومتوسطي الدخل، المرأة، والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتقوم البنوك المركزية بدور أساسي في تعزيز الشمول المالي من خلال وضع القواعد المنظمة والتي تهدف إلى تبسيط الإجراءات والمعاملات المصرفية وعليه كان حرص البنك المركزي المصري ومن ورائه البنوك المصرية على تطبيق المبادرات التي أطلقها البنك المركزي والتي هدفت لضم عدد أكبر من تلك الفئات للنظام المصرفي الرسمي، حيث تم بلورة هذا التوجه العام بقرار البنك المركزي المصري رقم 2301 الصادر في 29 نوفمبر لسنة 2016 ومن ضمن ما نصت عليه القرارات:

1. إنشاء إدارة مركزية للشمول المالي بالبنك المركزي على أن تكون تابعة للسيد محافظ البنك المركزي مباشرة.
 2. إصدار بيان عن البنك المركزي المصري يضمن توجيهه لتطبيق الشمول المالي وعليه أصبح الشمول المالي على رأس أولويات الدولة في الوقت الحالي وذلك لزيادة خدمة المواطنين¹³
- أولاً: فرص الشمول المالي في مصر:

يتحمل البنك المركزي المصري (CBE) مسؤولية تعزيز وتنسيق الشمول المالي في مصر ويعتبره هدفاً استراتيجياً يمكن متابعته إلى جانب هدفه الأساسي المتمثل في ضمان وجود نظام مالي مستقر واستقرار الاسعار، ومع إطلاق حكومة مصر لاستراتيجية التنمية المستدامة (SDS) أصبح إدراج رؤية مصر ٢٠٣٠ أولوية وطنية لما للشمول المالي من قدرة على خلق المزيد من الفرص للنمو الشامل، والحفاظ على الاستقرار المالي والاجتماعي وتحقيق الأهداف الوطنية الأخرى.

1. تعزيز البنك المركزي للشمول المالي:

اتخذ البنك المركزي العديد من الخطوات لترسيخ الشمول المالي على المستوى المحلي وذلك بالتنسيق مع كافة الأطراف المعنية، في سبيل الوصول إلى ضمان زيادة أعداد المواطنين في النظام المالي. شملت جهود البنك المركزي عدة محاور حيث إتاحة الخدمات المالية الرسمية وتحفيز المواطنين على استخدامها مع مراعاة أن تكون تلك الخدمات بتكلفة مناسبة ومعقولة. ويأتي اهتمام البنك المركزي بالشمول المالي في إطار تنفيذ استراتيجية الدولة المتمثلة في رؤية مصر 2030 ، والتي تشمل مبادئ التمويل المستدام الثلاثة البيئية والاجتماعية والحوكمة . وفيما يلي أهم الجهود المبذولة لترسيخ الشمول المالي على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي:

• المستوى الدولي:

يعمل البنك المركزي المصري وفقاً لأفضل الممارسات الدولية التي أهلت البنك للانضمام إلى المبادرات العالمية والمؤسسات الدولية المعنية بالشمول المالي عملاً على تبادل الخبرات والتعلم من الدول ذات نفس الخصائص المصرية.

• المستوى الإقليمي:

1. البنك المركزي المصري عضو فاعل بفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية
2. المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية (FIARI) في إطار الاهتمام المتزايد لدى الدول العربية للارتقاء بوصول التمويل لجميع القطاعات الاقتصادية، ويعد من أهم إسهامات المبادرة إعداد نموذج شامل للمسوحات الإحصائية لجانب الطلب على الخدمات المالية لكل من قطاع الأفراد وقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة

¹³ (ياسمين مجدي رجب عثمان، محمد أحمد محمد صالح) مصر، الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، ص 10

والمتوسطة، مما يمكن الدول العربية الأعضاء من إعداد إحصاءات موثوقة وبناء مؤشرات دقيقة يمكن على ضوءها تطوير سياسات وبرامج الشمول المالي بكفاءة.

• المستوى المحلي:

منذ إنشاء الإدارة المركزية للشمول المالي عام 2016، يقوم البنك المركزي المصري بدور محوري في التنسيق بين الجهات المختلفة، بهدف دعم وتعزيز الشمول المالي. حيث يتم التنسيق داخليا بين الإدارات المختلفة بالبنك للعمل على إطلاق المبادرات والبرامج الداعمة للشمول المالي، وخارجيا مع جهات عديدة للتنسيق فيما يتعلق بأنشطة جمع بيانات الشمول المالي، التنسيق مع قطاع التعليمات الرقابية، فضلا عن وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية لإصدار السياسات ذات الصلة، ونشر الثقافة المالية وبناء القدرات للعاملين بالقطاع المصرفي والمالي، وغيرها من الأنشطة الداعمة للشمول المالي.

- أهم المحاور التي اعتمدها البنك المركزي المصري للعمل على رفع معدلات الشمول المالي:

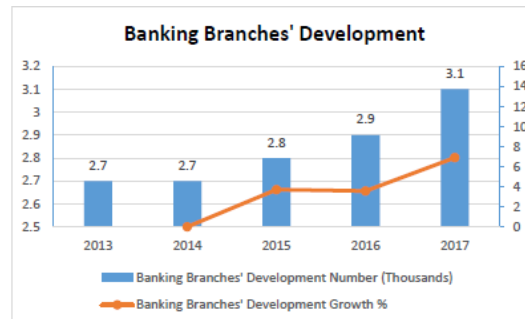
1. تهيئة بيئة تشريعية وبنية تحتية مالية

أصدر البنك المركزي المصري العديد من التعليمات الرقابية التي استهدفت تعزيز الشمول المالي، فضلا عن العمل على تطوير البنية المالية التحتية.

2. تعزيز البنية التحتية للسوق المالية:

إن عوامل الإقصاء المالي من جانب العرض تشمل البنية التحتية المالية، فقد حث البنك المركزي البنوك على فتح فروع صغيرة في مناطق تقع عن بُعد نظرا لأن أحد أسباب حواجز الاستبعاد المالي هو عدم انتشار المؤسسات المالية في البيئة الريفية. وفقا للبنك المركزي، شهد عدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع للقطاع المصرفي

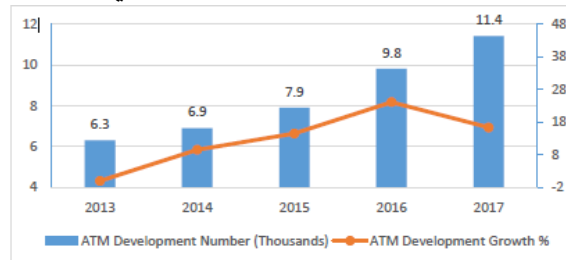
شكل رقم (3) تطور فروع البنوك



المصدر: البنك المركزي المصري 2018، "تقرير الاستقرار المالي"

قفزة كبيرة بين عامي 2013 و 2017 حيث سجل عدد الفروع أكثر من 3100 حيث تم زيادة في عدد الفروع من 2.7 في عام 2013 حتى 3.1 في عام 2017

شكل رقم (4) تطور ماكينات الصراف الآلي ATM



المصدر: البنك المركزي المصري 2018، "تقرير الاستقرار المالي"

وسجل عدد أجهزة الصراف الآلي أكثر من 11400 بحلول عام 2017 حيث تم زيادة عدد ماكينات الصراف الآلي من 6.3 في عام 2013 حتي 11.4 في عام 2017.

شكل رقم (5) عدد العاملين والبطاقات وماكينات الصرف ونقاط البيع للبنوك بخلاف البنك المركزي المصري

البنوك المصرفية:

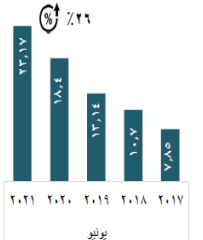
في آخر	ديسمبر 2018	يونيو 2019	ديسمبر 2019	يونيو 2020	ديسمبر 2020	يونيو 2021	End of
	Dec-18	Jun-19	Dec-19	Jun-20	Dec-20	Jun-21	
عدد العاملين	117,540	120,561	122,917	124,351	126,044	128,038	No. of Employees
عدد بطاقات الخصم	15,438,963	16,011,735	17,323,753	17,755,928	19,036,299	20,110,495	No. of Debit Cards
عدد البطاقات المتروكة مقدما	11,691,774	12,907,087	16,266,169	18,280,178	21,927,924	24,737,385	No. of Prepaid Cards
عدد بطاقات الائتمان	3,975,693	3,157,817	3,375,117	3,573,303	3,862,086	4,162,822	No. of Credit Cards
عدد ماكينات ATM	12,200	12,656	13,331	14,152	14,918	16,982	No. of ATM machines
عدد نقاط البيع	77,479	79,952	88,380	98,049	149,511	**173,401	No. of POS

* أرقام معدلة.
** بخلاف 589878 مكتبة نقاط بيع إلكترونية خاصة ومعرفة تشترط التي تقوم بمسح خدمات لعمليات الدفع الإلكتروني ومتكاملين مع 3 بنوك من بنوك الجهاز المصرفي.

المصدر: تقارير البنك المركزي المصري 2021¹⁴

شكل رقم (6) تقارير الاستقرار المالي 2020

عدد حسابات المحافظ الإلكترونية (بالمليون)

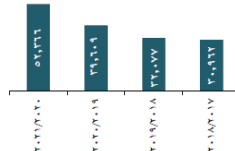


وأثرت الجهود من وصول عدد حسابات المحافظ المحوّل بالخدمة إلى نحو ٢٣,١٧ مليون حساب مختلفة هائل محوّل في نهاية يونيو ٢٠٢١، بمعدل نمو سنوي قدره ٢٦٪ مقارنة بشهر يونيو ٢٠٢٠.

أهم البنك المركزي بتطوير البنية التحتية لنظم وخدمات الدفع، وتلك تنفيذ وتطوير الجيد من المشروعات، وكان من أهمها إطلاق منظومة الدفع الوطنية "ميزة" في أواخر ٢٠١٨، حيث وصل عدد البطاقات المصدرة من خلال منظومة الدفع الوطنية إلى أكثر من ٢٠ مليون بطاقة "Meeza Card" ومن المستهدف الوصول إلى أكثر من ٢٥ مليون بطاقة خلال عام ٢٠٢٢.



تطور أعداد بطاقات الدفع الإلكترونية (بالمليون)

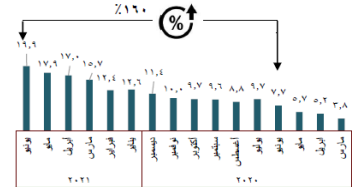


وقد ارتفعت أعداد بطاقات الدفع الإلكترونية حتى نهاية شهر أغسطس لعام ٢٠٢١ إلى ما يقرب من ٥٢ مليون بطاقة.

محافظ الهاتف المحوّل Mobile Wallets هي من أهم أنظمة وخدمات الدفع لتلك ميزة "Meeza Digital"، والموترة بشكل كبير في تحقيق الشمول والاستقرار المالي، وتعدّ نسب الزيادة سواء في عدد المحافظ أو عدد قيمة المعاملات الشهرية من أهم مؤشرات نجاح الخدمة واعتماد عدد كبير من المواطنين عليها في ظلّ جائحة كورونا، وهو ما يؤدي للمزيد من التقدم نحو مجتمع مالي أكثر شمولاً وأقلّ اعتماداً على النقد.

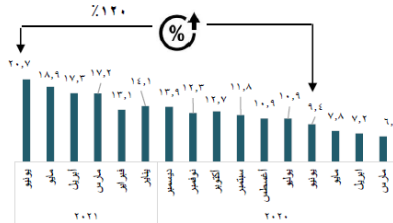


قيمة المعاملات الشهرية (بالمليار جنيه)



بلغت قيمة المعاملات الشهرية للمحافظ نحو ٢٠ مليار جنيهًا مسجلاً في يونيو ٢٠٢١ بزيادة قدرها ١٦٪ عن نهاية يونيو ٢٠٢٠.

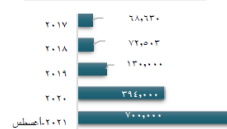
عدد المعاملات الشهرية (بالمليون)



وبلغ عدد المعاملات الشهرية للمحافظ نحو ٢٠,٧ مليون معاملة في شهر يونيو ٢٠٢١ بزيادة قدرها ١٢٪ عن نهاية يونيو ٢٠٢٠.

وقد ارتفعت أعداد بطاقات الدفع الإلكترونية حتى نهاية شهر أغسطس لعام ٢٠٢١ إلى ما يقرب من ٥٢ مليون بطاقة.

تطور أعداد نقاط البيع الإلكترونية (بالآلاف)



كما سجلت أعداد نقاط البيع الإلكترونية حتى نهاية شهر أغسطس لعام ٢٠٢١ ما يقرب من ١١,٤ ألف نقطة بيع إلكترونية، بزيادة تقدر بحوالي ٨٠٪ عن العام السابق، ونحو ٤٤٠٪ مقارنة بعام ٢٠١٩.

المصدر: البنك المركزي المصري 2020 ، "تقرير الاستقرار المالي"

2. تعزيز وزارة المالية للشمول المالي:

اتخذت وزارة المالية بعض الخطوات لدعم الشمول المالي بصفتها راعية للسياسة المالية. منذ يناير 2019 ، قامت وزارة المالية ببناء منصة رقمية لنظام الإيداع الضريبي وأصبح على الإنترنت لدافعي الضرائب ولا يتم قبول المزيد من ملفات الضرائب الورقية. وبالتعاون مع البنك المركزي المصري، أدخلت وزارة المالية نظام معلومات الإدارة

¹⁴ (تقارير البنك المركزي المصري 2021) عدد العاملين والبطاقات وماكينات الصرف ونقاط البيع للبنوك (بخلاف البنك المركزي المصري)

<https://www.cbe.org.eg/layouts/download.aspx?SourceUrl=%2Far%2FBankingSupervision%2FReportsDL%2FNumber%20of%20Debit%20-%20Credit%20Cards%20and%20ATM%20POS%20Machines%20-%20Banking%20Sector.pdf>

المالية الحكومية (GFMIS) الذي يجب على جميع الجهات الحكومية استخدام مدفوعاتها من خلال البنوك إلكترونياً. كما تعمل مصلحة الضرائب المصرية على إنشاء منصة نقاط البيع للمدارس والمطاعم حتى يتمكن الآباء والعملاء من دفع رسومهم أو مستحقاتهم، وهذه الممارسة المستقبلية يمكن أن تساعد المواطنين على الانتقال تدريجياً إلى معاملات نقدية أقل ومساعدة الحكومة على تقدير القيمة الفعلية للضرائب التي يجب أن تدفعها الكيانات المختلفة (الجهد الضريبي). كما صادق البرلمان على قانون "المدفوعات غير النقدية" الذي يهدف إلى تقليل حجم المعاملات النقدية. تعمل المواد الرئيسية من القانون الجديد على زيادة المعاملات غير النقدية للمدفوعات الرئيسية مثل الضرائب والجمارك والتبرعات والرواتب وجميع مدفوعات المنفعة والمدفوعات الحكومية¹⁵.

ثانياً تحديات الشمول المالي في مصر:

يستبعد أكثر من ثلث سكان العالم من الشمول المالي وتشمل غالبية الفئات المستبعدة القبائل والاقليات والنساء الذين يعيشون تحت خط الفقر والذين لا يستطيعون الوصول إلى المنتجات المالية لأسباب متعددة منها الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية¹⁶.

يواجه الشمول المالي العديد من التحديات سواء على المستوى الدولي أو على مستوى الدول العربية ومنها مصر لما له من نظرة مستقبلية فعالة لتحسين مستوى معيشة المواطنين، إضافة إلى تحقيق التنمية المستدامة للدولة بالرغم من تحديات الشمول المالي إلا أنه فرص الشمول المالي في مصر أكثر بكثير من تلك التحديات، وتتمثل أهم التحديات التي تواجه الشمول المالي فيما يلي:

1. ارتفاع مستويات الأمية المالية والتي يترتب عليها جهل بعض المواطنين بالخدمات المصرفية المقدمة انخفاض مستوى الوعي المصرفي لبعض العملاء عند التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.
2. سوء التوزيع الجغرافي للبنوك وماكينات الصراف الآلي، وخاصة في القرى والمناطق النائية بعيدة المسافة وعالية التكلفة.
3. ارتفاع تكلفة إجراءات المعاملات المالية سواء في فتح حساب مصرفي أو التعامل مع الصراف الآلي.
4. تدنى مستوى دخل بعض المواطنين بشكل لا يسمح بالتعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.
5. انتشار ما يعرف بالاقتصاد غير الرسمي.
6. يرجع أسباب عدم امتلاك حساب إلى معتقدات دينية وثقافية.
7. عدم امتلاك الوثائق اللازمة للمعاملات المالية.

بالرغم من قيام عدة بلدان بتوفير الحسابات المصرفية الأساسية لمن لا يتعاملون مع البنوك، فإنه في بعض الحالات، ما زال ملايين من تلك الحسابات خاملاً دون تفعيل، ويتم تقديم الائتمان في أغلب الأحيان إلى أناس غير مؤهلين للحصول عليه وأن تعزيز الائتمان دون مراعاة للتكلفة يؤدي في الواقع إلى تفاقم عدم الاستقرار المالي والاقتصادي.

¹⁵ الهيئة العامة للرقابة المالية، 2019

¹⁶ (البدوي، رضا مصطفى حسن، 2019) مصر جامعة طنطا - كلية التجارة ص 391

المبحث الثالث

خبرات اقليمية وعالمية حول الشمول المالي وأدوار القطاعات المصرفية

مقدمة:

منذ عام 2010 تعهدت أكثر من 55 دولة بتحقيق الشمول المالي، وقام أكثر من 30 دولة بإعداد استراتيجية وطنية بهذا الشأن. وتشير الدراسات الي انه عندما تضع البلدان استراتيجية وطنية للشمول المالي فأنها تزيد من الاصلاحات وتأثيرها. كما عملت دول كثيرة على توفير بنية تنظيمية وسياسية موثية وشجعت المنافسة التي تسمح للبنوك والمؤسسات غير المصرفية بالابتكار وتوسيع الوصول الي الخدمات المالية.

ومع ذلك يجب أن يكون خلف هذا الفضاء المبتكر الذي يشجع على المنافسة على التوازي إجراءات ولوائح تنظيمية مناسبة لحماية المستهلك لضمان توفير الخدمات المالية والرقمية بشكل يتسم بالمسؤولية ودعم دور التكنولوجيا المالية والرقمية في توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية للسكان الذين يصعب الوصول اليهم والشركات الصغيرة بتكلفة ومخاطر منخفضة. وقد أثرت تدابير احتواء جائحة كورونا بشكل عميق على علاقة دول العالم بالشمول المالي والتقنيات الرقمية، بسبب الاعتماد العالمي على التكنولوجيا الرقمية في جميع جوانب الحياة، من التعليم إلى الصحة، وارتفعت معدلات العمل عن بعد والتعلم عن بعد والتجارة الإلكترونية في جميع دول العالم، بالإضافة إلى انتشار الأدوات الرقمية في الأعمال التجارية، وقد سارعت الحكومات والشركات والأوساط الأكاديمية والقطاعات المصرفية إلى فهم إمكانات الذكاء الاصطناعي للمساهمة في الاستجابة للآزمات، فضلاً عن الحاجة إلى الوصول في الوقت المناسب وبشكل آمن وموثوق به إلى البيانات داخل الدول وعبر الحدود، ووصلت المشاركة العالمية والتعاون في بيانات البحث إلى مستويات غير مسبوقة. وهذا التعاون يعزز الحاجة إلى نهج استراتيجي لسياسة الشمول المالي، وذلك لأن الشمول المالي يؤثر على الاقتصادات والمجتمعات بطرق معقدة ومتشابكة، مما يتطلب نهجاً أكثر استراتيجية، ويتضح هذا النهج الاستراتيجي بشكل خاص في سياق التقنيات الناشئة؛ فبحلول منتصف عام 2020 ، كان لدى 24 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي، ومنذ عام 2017 ، أصدرت العديد من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية استراتيجيات وطنية لتكنولوجيا الجيل الخامس، وبالإضافة إلى ذلك، لدى معظمها استراتيجيات أمنية رقمية شاملة، على الرغم من أنها في كثير من الحالات منفصلة عن الخطط الرقمية الوطنية وتفتقر إلى الميزانية المستقلة وأدوات التقييم.

ويوفر الشمول المالي والتقنيات كثيفة البيانات مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء خيارات وتخصيصاً أكبر للمستهلكين، لكنها تشكل مخاطر جديدة على السلامة والخصوصية والأمن، وقد يكون هناك تمييز ضد الفئات المحرومة مثل النساء والأقليات العرقية، وبالفعل في عام 2019، أفاد أكثر من 80 ٪ من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأن الشمول المالي والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة يمثلان أكبر التحديات التي تواجه الخصوصية وحماية البيانات الشخصية، يليهما إنترنت الأشياء والقياسات الحيوية. وتقوم الحكومات بتنفيذ سياسات لزيادة الوعي بأطر حماية الخصوصية والبيانات وتعزيز إنفاذها، مع تعزيز المساءلة لمراقبي البيانات، وتسعى دول العالم أيضاً إلى إيجاد حلول سياسية لمعالجة قضايا الأمن الرقمي وتحفيز الممارسات الجيدة. وفيما يلي عرض تجارب وخبرات اقليمية وعالمية حول الشمول المالي وأدوار القطاعات المصرفية. ويشمل هذا العرض تجارب كل من: الصين البرازيل ماليزيا ودولة الامارات العربية المتحدة

1- تجربة دولة الصين في تحقيق الشمول المالي:

لا يستطيع معظم المواطنين في الصين تذكر آخر مرة حملوا فيها محفظة نقد، لأنهم ببساطة يستخدمون الهاتف المحمول لدفع كل شيء من البقالة وفواتير المطاعم إلى فواتير الخدمات العامة والمواصلات العامة، ويعتبر ذلك أحد أهم ثمار جهود التنمية والشمول المالي الذي خاضته الحكومة على مدار سنوات منذ إطلاق سياسة الإصلاح والانفتاح على يد الزعيم الراحل دنج شياو بينج عام 1979.

كان دنج شياو بينج أول من طرح مخطط مجتمع الـ"شياوكانج"، عام 1984 في إطار مخطط واسع لتطوير الاقتصاد والانفتاح على العالم مع تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية، و«شياوكانج» بالصينية يعني مجتمع رغيد الحياة على نحو شامل، وهو المصطلح الذي يعني تحويل النظام الاشتراكي الشمولي في الاقتصاد إلى نظام اقتصادي اشتراكي ذي خصائص صينية.

وتمتلك الصين أكثر موارد البيانات وفرة في العالم، والتي أرست أساساً متيناً لاقتصادها الرقمي المزدهر، ويظهر الاقتصاد الرقمي الحالي استقراراً استراتيجياً، وستعزز سياسات ولوائح التيسير المناسبة الارتقاء بالهيكل الاقتصادي للصين مع تحقيق نمو مرتفع مستقر. ووفقاً لتقرير صادر عن الأكاديمية الصينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات¹⁷، بلغت قيمة الاقتصاد الرقمي الصيني 35.8 تريليون يوان (5.5 تريليونات دولار) في عام 2019 والتي كانت في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة على مستوى العالم، حيث تمثل 36.2 % من الناتج المحلي الإجمالي للصين وتساهم بـ 67.7 % من نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما أشار التقرير إلى أن الاقتصاد الرقمي قد استحوذ على 51.3 % من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة في عام 2019، بينما كانت النسبة 26.8 % فقط في الدول النامية، ويوضح هذا أن ازدهار الاقتصاد الرقمي في الصين يختلف عن ازدهار الدول المتقدمة؛ حيث احتضنت الصين الرقمنة قبل استكمال التصنيع والتحضر والتحديث الزراعي. وخلال عام 2020، استطاع الاقتصاد الرقمي الصيني الحفاظ على معدل نمو مرتفع بلغ 9.7 %، وسط الوباء والركود الاقتصادي العالمي، وتجاوز معدل نمو الاقتصاد الرقمي ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على دوره المحوري في تحفيز التنمية الاقتصادية، ومع ذلك احتلت الصين المركز 32 من بين 82 دولة¹⁸

شكل رقم (1) الصين الرقمية

1-1 فرص الصين في تحقيق الشمول المالي:

Business Structure هيكل العمل



النظام البيئي الرقمي في الصين هو الأكثر تطوراً في العالم، ويمكن أن يُعزى الاقتصاد الرقمي المزدهر في الصين في المقام الأول إلى عدد من السياسات التطلعية لتطوير البنية التحتية الرقمية من قبل الحكومة، فوفقاً للبيانات الرسمية، بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في الصين 940 مليوناً بحلول النصف الأول من عام 2020،

المصدر: تجربة التحول الرقمي في الحكومة

¹⁷ China Drawing up Policy Guidelines on Data Sector, LIU Jia, Aug 25, 2021.

¹⁸ مؤشر الشمول الرقمي الصادر عام 2021 عن مؤسسة رولاند بيرجر.

وبلغ معدل انتشار الإنترنت في البلاد 67% ، و749 مليوناً من المتسوقين عبر الإنترنت، و 805 ملايين مستخدم للدفع عبر الإنترنت. ربع الشركات الناشئة في العالم موجودة في الصين، وتقدر قيمتها بأكثر من مليار دولار، كما يبلغ معدل انتشار الدفع عبر الهاتف المحمول في الصين ثلاثة أضعاف 2020 مثيله في الولايات المتحدة، بينما شكلت التجارة الإلكترونية 24 % من إجمالي مبيعات التجزئة في عام 2019 ، مقارنة بنسبة 9% في ألمانيا، و 11 % في الولايات المتحدة¹⁹.

• **تعد الصين أكبر سوق للتجارة الإلكترونية في العالم؛** حيث تمثل حوالي 45 % من قيمة معاملات تجارة التجزئة الإلكترونية العالمية في عام 2018 ، كما تتفوق شركة علي بابا في التجارة الإلكترونية، حيث تشير التقديرات إلى أنه في السنة المالية 2020 لشركة علي بابا، حققت 10.4 مليارات دولار في التجارة المحلية، مع 65 % من إجمالي إيراداتها البالغة 16.1 مليار دولار، في حين بلغت عائدات التجارة الخارجية 1.1 مليار دولار، ويمثل هذا زيادة سنوية بنسبة 10.4 % في المبيعات الخارجية.

ومع ذلك، احتلت الصين في مؤشر التجارة الإلكترونية، الذي يقيس جاهزية دول العالم اقتصادياً لدعم التسوق عبر الإنترنت، والذي يصدر سنوياً عن "الأونكتاد" مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الصادر في 2020 المركز العاشر في عام 2019 ، من ضمن 54 دولة على مستوى العالم، والمركز الثاني بين الدول النامية بعد سنغافورا²⁰

• **هيمنة الشركات المحلية على الاقتصاد الرقمي في الصين،** ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى قيام الحكومة الصينية بحظر المنافسين الدوليين مثل: فيسبوك، وتويتر في عام 2009 ، و Dropbox وجوجل في عام 2010 .

• **توافر أساس متين لتنمية الصناعات والبنى التحتية ذات الصلة،** فقد قامت ببناء أكبر شبكات الألياف الضوئية وشبكات الجيل الرابع في العالم، مع شبكة ل5G التي تجاوزت بالفعل 200 مليون مستخدم، وشهدت الدولة تطوراً سريعاً في صناعة البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات، وقطاع تصنيع المعلومات الإلكترونية، وصناعة خدمات الاتصالات، وسجل قطاع البرمجيات وحده عائدات سنوية بلغت 8.16 تريليونات يوان (1.25 تريليون دولار) عام 2020 ، بزيادة 13.3 % على أساس سنوي.

• **تسريع التحول الرقمي مع تعزيز خدمات الإنترنت في مجال الصناعة،** حيث تُعد الدولة موطناً لأكثر من 80 منصة إنترنت صناعية مع أكثر من 350.000 تطبيق صناعي، مما يوفر دعماً قوياً لخفض التكاليف وتحسينات الكفاءة في مجموعة متنوعة من الصناعات.

• **الاهتمام بالذكاء الاصطناعي،** حيث احتلت الصين المركز 19 عالمياً من ضمن 172 دولة في مؤشر جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي "الصادر عن منظمة أكسفورد إنسايت" و"مركز أبحاث التنمية الدولية" في كندا، و يقيس المؤشر مدى استعداد الدول للاستفادة من الذكاء الاصطناعي في تقديم الخدمات العامة²¹.

• **تنمية نماذج رقمية متطورة من جانب الشركات الصينية ،** حيث أن شركات التكنولوجيا الصينية قد استكشفت نماذج رقمية مبتكرة مصممة خصيصاً لبيئة السوق المحلية، ففي العشرين عاماً الماضية، أطلقت شركات الإنترنت الصينية نماذج أعمال فريدة مثل Alipay و JD Logistics المصممة خصيصاً لبيئة السوق الصينية، وحلت

¹⁹ افاق اقتصادية معاصرة، الاقتصاد الرقمي، العدد (8)، يوليو 2021

²⁰ UNCTAD, 2020

²¹ افاق اقتصادية معاصرة، الاقتصاد الرقمي، العدد (8)، يوليو 2021

مشكلات المتعلقة بالثقة في السوق وبيئة الأعمال، كما كان لهذه النماذج دور رئيس في قدرة الصين على المنافسة في الأسواق الناشئة مع عمالقة الإنترنت من الاقتصادات الصناعية في الغرب.

• **تعدد وتنمية المواهب الرقمية** ، وهو سبب آخر لتوسع الصين في الاقتصاد الرقمي حيث تعد تلك المواهب أهم مورد وقوة دافعة رئيسة للتحويل الرقمي لاقتصاد الصين في المرحلة التالية، فالصين تتخذ الآن خطوات نحو التحويل الرقمي من جانب الطلب إلى جانب العرض، فالتحول الرقمي على جانب الطلب والمستهلك يعتمد بشكل أساسي على عائد البيانات الناتج عن أكبر عدد من مستخدمي الإنترنت، في حين يعتمد التحويل الرقمي في جانب العرض بشكل أكبر على المواهب البارعة في الصناعة والمتعلمين رقمياً، والذين يمكنهم جمع ودمج وتحليل وتطبيق البيانات.

1-2. التحديات التي تواجه الصين لتحقيق الشمول المالي:

• **دراسة التحيزات السلوكية لمتلقي الخدمات والتفاعل السليم معها**، فأحد أهم عوامل نجاح التجربة في الصين هو قوة الميول الادخارية في المجتمع ناهيك عن الدفع الحكومي في اتجاه رفع معدلات الادخار بيد أن الكيانات التمويلية أيضاً لها تحيزات فقد تؤمن بأمور لا تحقق فعلياً مصلحة العملاء. وقد أشار أحد البحوث إلى أنه ليس صحيحاً ان العاملين في تجارة الشوارع خارج الإطار الرسمي يريدون كلهم أن يكونوا كباراً. وقد يكون هدف الكثيرين منهم من السعي إلى التمويل هو تعزيز أمانهم الاجتماعي ليس إلا ويدل ذلك على الأهمية القصوى لأن يتم تدقيق لغة الترويج السائدة للخدمات المالية للصغار باعتبارها الطريق «لكي تصبح مليونيراً»، كما يدل على وجوب أن يحتوى الشمول المالي على نوافذ إلى خدمات إضافية كالتأمين والتحويلات والتأمين الصحي والرعاية التعليمية.

• **تحديات عمليات النصب والاحتيال**، فقد عانى مليون مستهلك لخدمة "p2p" في الصين التي تضرب بها الدراسات المثل في الشمول المالي ونجاحه واتساع قاعدته، من النصب وضياع أموالهم. ووردت في أكثر من موضع لهذا السبب عبارة رأس مال السمعة وهو أمر ثنائي أي سمعة العميل وسمعة مقدم الخدمة وهو يحتاج إلى شفافية ورقابة ونزاهة وبناء مستهدفات سليمة وقادرة على أن تعيش.

• **قضية ضمان الثقة في المعاملات الإلكترونية**، نجد محلياً أن المواطن البسيط يبحث وراء كل خدمة يتم فيها استخدام التكنولوجيا عما يمكن أن نسميه ختم النسر الإلكتروني أو ما يضمن له الثقة في مقدم الخدمة تماماً مثلما يبحث مقدم التمويل عما يدعم ثقته في العميل، وتشير الخبرة الدولية هنا إلى أهمية أن يكون المدخل لكسب الثقة هو أن تقدم منصة التمويل خدمات للعميل كأن تكون هي أيضاً قناة توصيل تحويلات حكومية أو ضمانية أو تأمينية إليه، أي بمعنى آخر أن نعطيه قبل أن نأخذ منه.

• **ربط المناطق النائية والبعيدة**، بدون خدمات نقل جيدة ومواتية لن يستفيد سكان المناطق النائية والقرى كثيراً من التمويل فالنقل الجيد يساعدهم في تكبير الأعمال كما أنه يساعد أيضاً في أن يكون الوكيل التمويلي قريباً جداً من العملاء.

وكما في بلاد كثيرة كمصر والهند والبرازيل فعلى الممول المالي أن يتعامل بشكل واع مع مجتمع الدخول الموسمية أي التي تتحقق في مواسم وتغيب في بقية الأوقات. وما لم يجد الجمهور مساندة شريفة من شركات التكنولوجيا المالية والتمويلية وقت الصدمات -كاحترق كشك أو كوخ أو تلف زرع- فإن ثقته فيها ستظل ناقصة طوال الوقت. وفي العالم كله وكما نبه من قبل كثيراً «دى سوتو» فإن لتبسيط وتسهيل وتسريع تسجيل الملكيات أثراً حاسماً في تطور الشمول المالي والاجتماعي في عصر المبادلات الواسعة.

1-3 توقعات نمو الاقتصاد الرقمي في الصين:

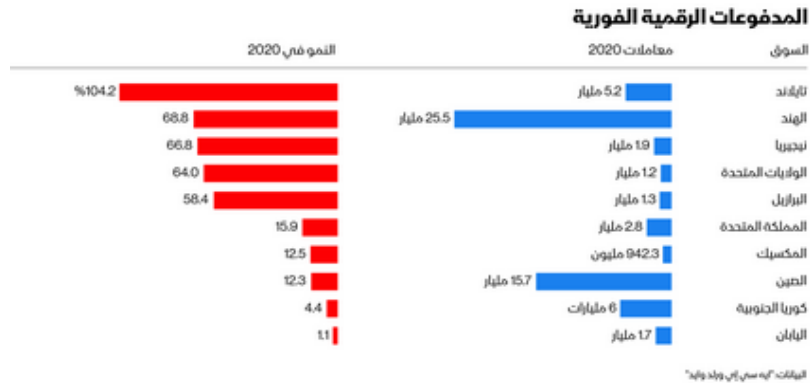
بحلول عام 2027، من المتوقع أن يمثل الاقتصاد الرقمي حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي للصين ويصبح المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي في البلاد. وتقدر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الاقتصاد الرقمي في الدول المتقدمة سيتجاوز 62% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030 ، وهو ما يماثل النمو المتوقع للاقتصاد الرقمي في الصين.

2- تجربة دولة البرازيل في تحقيق الشمول المالي:

تعد تطبيقات المحمول البنكية في البرازيل من أفضل التطبيقات في العالم في هذا المجال حيث أصبح ذلك النوع من المعاملات البنكية يتضمن ما يقرب من ثلث التعاملات البنكية وفقا للاستبيان الذي قام به الاتحاد البرازيلي للبنوك Ferabran في عام 2017 اذا أصبحت المعاملات البنكية عبر الهاتف المحمول تشكل 21% من اصل 51 بليون معاملة بنكية قام بها أكبر 17 مؤسسة مصرفية في البرازيل بالمقارنة بالنسبة التي كانت 1% من تلك المعاملات في 2012.

يعد بنك إتاو أكبر البنوك في البرازيل وأمريكا اللاتينية وقد قام بتطبيق أحد نماذج التشغيل الأكثر ابتكارا في مجال الخدمات الرقمية وهو ما أدى إلي احتلال المركز الاول علي مستوي العالم وقد قام البنك بالتعاقد مع الشركة الامريكية كوني سولوشنز الرائدة في مجال تطبيقات الهاتف المحمول لتكون الجهة المسؤولة عن تطبيقات الهاتف المستخدمة في تقديم خدمات البنك عبر الهاتف المحمول في إشارة الي الاتجاه العام في البرازيل لاستثمار في تطوير تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي²².

شكل رقم (2) المدفوعات الرقمية الفورية في دولة البرازيل لعام 2020



المصدر: مقالة "نظام الدفع عبر الجوال التابع لـ"المركزي البرازيلي"

حيث يكمن الفرق الاساسي بين الخدمات التي تقدمها البنوك في البرازيل عن البنوك في بلد آخر هو الاهتمام بالتكنولوجيا المستخدمة لتقديم هذه الخدمات خاصة فيما يتعلق بالحد من المخاطر التي تهدد الأمن والتأكيد علي مبادئ الشمول المالي عن طريق التوسع في زيادة قاعدة العملاء وبينما تعد البنوك في البرازيل في طليعة البنوك في مجال الأمن إلا أنه لم تستطع التوسع ليشمل منخفضي الدخل والطبقات الفقيرة حيث اعتمد في خدماته علي امتلاك الهواتف الذكية. وتساهم التحويلات المالية في مساهمه في تحقيق التنمية البشرية والاجتماعية المستدامة

²² مقالة "نظام الدفع عبر الجوال التابع لـ"المركزي البرازيلي" يجذب 110 ملايين مستخدم" (نوفمبر 2021) بلومبرغ اقتصاد الشرق <https://www.asharqbusiness.com/article/28351>

ويجد تسخير كافة الخدمات المالية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030. ونجد ان البنك المركزي البرازيلي في استراتيجيته في التقرير السنوي 2020 بأنه يستهدف ضم كافة الفئات العمرية في الشمول المالي.

شكل (3) التقرير السنوي للبنك المركزي البرازيلي 2020

Annual Report

AR 2020

SUMMARY

WHO WE ARE

OUR STRENGTH

OUR RESOURCES

OUR RESULTS

Our People

The BCB People have technical capacity and well-developed skills. They are people willing to innovate, engaged with organizational objectives and values, and dedicated to delivering more value to society. The BCB's University (UniBC) facilitates thousands of training hours annually.

	Gender		Age			Office		Commissioned function			Special needs bearer		Declared ethnic origin			Education		
	Men	Women	Up to 45 years	Between 45 and 60 years	Older than 60 years	Analysts	Attorneys	Technical	Managers and supervisors	Advisors	Not commissioned	People with disabilities	People without disabilities	Declared as white people	Declared other ethnicities	Undeclared ethnicity	Not post-graduated	Post-graduated
Public civil servants	3,547																	
Men	2,742	-	-	37%	52%	11%	84%	4%	13%	30%	7%	64%	3%	97%	60%	18%	22%	39%
Women	805	-	51%	44%	5%	79%	8%	14%	23%	7%	70%	2%	98%	60%	20%	20%	36%	
Up to 45 years	1,434	71%	29%	-	-	-	74%	5%	21%	27%	8%	65%	3%	97%	64%	24%	12%	
Between 45 and 60 years	1,772	80%	20%	-	-	-	90%	5%	5%	30%	6%	64%	3%	97%	59%	14%	26%	
Older than 60 years	341	88%	12%	-	-	-	79%	1%	19%	21%	5%	73%	1%	99%	45%	16%	39%	
Analysts	2,929	78%	22%	36%	54%	9%	-	-	29%	8%	64%	3%	97%	61%	17%	22%	31%	
Attorneys	164	61%	39%	46%	51%	2%	-	-	22%	0%	78%	3%	97%	55%	11%	34%	52%	
Technical	454	76%	24%	65%	20%	15%	-	-	28%	2%	70%	4%	96%	52%	31%	18%	84%	
Managers and supervisors	998	82%	18%	39%	54%	7%	84%	4%	13%	-	-	3%	97%	62%	18%	20%	35%	
Advisors	239	77%	23%	48%	45%	8%	96%	0%	4%	-	-	2%	98%	67%	14%	19%	18%	
Not commissioned	2,310	75%	25%	40%	49%	11%	81%	6%	14%	-	-	3%	97%	58%	19%	23%	42%	
People with disabilities	95	80%	20%	43%	52%	5%	78%	5%	17%	27%	4%	68%	-	-	66%	23%	11%	
People without disabilities	3,452	77%	23%	40%	50%	10%	83%	5%	13%	28%	7%	65%	-	-	60%	18%	22%	
Declared as white people	2,118	77%	23%	43%	50%	7%	85%	4%	11%	29%	8%	63%	3%	97%	-	-	37%	
Declared other ethnicities	656	76%	24%	53%	39%	9%	76%	3%	21%	28%	5%	67%	3%	97%	-	-	45%	
Undeclared ethnicity	773	79%	21%	22%	61%	17%	82%	7%	10%	26%	6%	68%	1%	99%	-	-	38%	
Not post-graduated	1,867	79%	21%	40%	37%	14%	68%	6%	28%	26%	3%	71%	3%	97%	57%	22%	22%	
Post-graduated	2,180	76%	24%	35%	58%	7%	93%	4%	8%	30%	9%	61%	2%	98%	62%	17%	22%	

Source: Banco Central Do Brasil Annual Report 2020

وتعميم الانتفاع لتشمل الجميع عن طريق تحفيز تدفقات التحويلات المالية ومن الأهداف التي تصبو الحكومة البرازيلية لتحقيق غايات التنمية المستدامة وهي خفض تكاليف المعاملات المرتبط بالمهاجرين بما فيها التكاليف التنظيمية والإدارية التي أن تصل إلى 5% بحلول عام 2030 وتشير التقديرات إلى أن خفض تكاليف التحويلات بهذه النسبة يمكن أن تحقق وفورات تصل إلى 15 مليار دولار ويوجد تناسق بين هذه الجهود مع المناقشات الدولية الدائرة بشأن الهجرة والتحويلات المالية.

ونجد أن التحويلات المالية قادرة على زيادة الطلب على الأدوات المالية وقد أدرك العديد من مقدمي الخدمات المالية هذه الامكانيات وشرعوا في عرض خدمات إضافية متعددة إلى جانب الحسابات المستخدمة في عمليات التحويل المالي ونجد محصلة ربط حسابات التحويل المالي بمنتجات مالية أخرى إضافية على الشمول المالي وهو تأثير كبير ويستدعي بتحسين قواعد بيانات المتعلقة بالتحويلات المالية²³.

وقد اعتبر ارتفاع تكلفة التحويل المالي من العقوبات الرئيسية التي تعترض تدفقات التحويلات المالية ففي الربع الثاني من عام 2014 بلغ المتوسط العالمي لتكلفة إرسال التحويلات المالية 8.1% وهو أدنى متوسط يسجل على الإطلاق وانخفضت تكلفة إرسال التحويلات إلى جميع المناطق إذ سجلت البرازيل أكبر انخفاض بين جميع المناطق بمتوسط 5.6% وبين عام 2009 و 2014 ارتفعت نسبة مررات التحويل التي تقل تكلفتها 10% من 53 إلى 77% وتسجل البرازيل 4.24 أقل تكلفة لإرسال التحويلات تليها الولايات المتحدة الأمريكية ب 5.99 فهي البلد الأرخص بين مجموعة العشرين من حيث تكلفة إرسال الأموال إليها بمتوسط 10.89%²⁴.

أنشأت بيرو منصة دفع رقمية في مبادرة تديرها بصورة مشتركة هيئة الإشراف على البنوك وهيئة التأمين والمنح والرابطة المصرفية. وفرضت الحكومة هذه المبادرة الرائدة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لدعم التواصل

²³ UNCATAD, 2013

²⁴ UNCATAD, 2013

بين القطاع المصرفي ككل جنباً إلى جنب مع أصحاب المصلحة الآخرين بحيث يعمل الجميع من خلال منصة واحدة مفتوحة وقابلة للتشغيل المتبادل.

وتتفاعل العديد من الشركات المالية وشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية والمستهلكين الماليين على هذا النظام الأساسي، الذي يمثل هدفه في إنشاء نظام دفع يعتمد على الأموال الإلكترونية.

ووضعت بيرو هدفاً لتحقيق الاندماج المالي لـ 5 ملايين شخص خلال 5 سنوات بدأت من عام 2015.

ولقبول تطبيق هذه الأنظمة أجرت الدولة إصلاحات تشريعية بدأت منذ عام 2012 انتهت بتمرير قانون النقود الإلكترونية.

3- التجربة الماليزية في تحقيق الشمول المالي:

جذبت صناعة التمويل الإسلامي انتباه صانعي السياسات والتي يمكن من خلالها توسيع الشمول المالي في ماليزيا. ويستثمر في ماليزيا 70 % من العاملين مدخراتهم في الصناديق المشتركة ، وتتبع ماليزيا سياسات اقتصادية إلزامية، ويمتلك 92 % مجموعات مختلفة من الخدمات المالية اعتمدت على توحيد القطاع المصرفي بدمج عدد من البنوك من أجل خدمات مالية جيدة ، واتخاذ سياسة لفئات ذات الدخل المنخفض ، حيث يحق للبنوك إعطاء فوائد في حسابات التوفير ، كما لا يوجد رسوم لفتح الحساب. وقدمت عام 2012 مبادرة الخدمات المصرفية للوكلاء وتتميز بأن المؤسسات تقوم بشراكات مع مكاتب البريد لتقديم خدمات خاصة بالمناطق النائية²⁵.

4- تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في تحقيق الشمول المالي:

بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة تنفيذها لاستراتيجيات جديدة شاملة من أجل زيادة الشمول المالي في الامارات وبشكل خاص للمشروعات المتوسطة والمشروعات الصغيرة، حيث تولي حكومة الإمارات اهتماماً خاصاً لقطاع المشاريع الصغيرة، انطلاقاً من إيمانها بقدرته في دعم جهود الدولة التنموية والاقتصادية من خلال خلق مزيداً من فرص العمل، إلى جانب دوره في ضمان الاستقرار المجتمعي، على أثر تطوير الدولة لبرامج وسياسات جديدة من شأنها توفير الوسائل والسبل المناسبة المشجعة والممكنة لرواد الأعمال، شاملة البنية المالية التحتية والأطر التشريعية تصدرت دولة الإمارات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث نسبة الشمول المالي، محققة أعلى نسبة بواقع 46% من سكان الدولة²⁶.

ويعد الشمول المالي من المعايير الرئيسية التي تمكن فئات المجتمع الأقل دخلاً من الحصول على الخدمات المصرفية ومنها خدمات المدفوعات الرقمية حيث إن غالبية البنوك تضع اشتراطات لكي يمكن التعامل معها ومنها الحد الأدنى من الراتب ما يشكل عقبة لتعامل الفئات الأقل دخلاً مع القطاع المصرفي خاصة العمالة.

وذكر التقرير أن نسبة الشمول المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2019 وصلت إلى 20%، موضحاً أنه فيما يخص تفاصيل الفئات الرئيسية للشمول المالي فإن 36% من سكان المنطقة يمكنهم الوصول إلى الخدمات المالية، بينما يتمكن 24% من استخدام ميزة الدفع الآلي، لافتاً إلى أن 9% فقط من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمتلكون بطاقات الائتمان، وبإمكان 12% منهم الوصول إلى مدخراتهم²⁷.

²⁵ شاهين, اسلام "دور السياسات الاقتصادية المستدامة في تعزيز الشمول المالي لمصر (الواقع التحديات)"

²⁶ تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2020.

²⁷ تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2020.

4-1 أهمية الشمول المالي في الامارات:

لدى حكومة الإمارات وعي كامل بأهمية تطبيق الشمول المالي، والذي يتمثل في تقديم الخدمات المالية لذوي الدخل المحدود وتمكينهم من الاستفادة منها بتكاليف معقولة، وتوسيع نطاق المستفيدين للمساهمة في تعزيز وتمكين الاستقلال المالي للمجتمع والأفراد، فالاستقلال المادي مؤشر واضح لتقدم الأمم الاقتصادي، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً مع الثروات الرئيسية للدول وتطلعاتها، إلى جانب دعم القطاع المصرفي من خلال المبادرات المساعدة في تقليل الاعتماد على الديون، وتشجيع الاستقلال المالي والادخار.

4-2 تطبيق الشمول المالي في الامارات:

يقوم اتحاد مصارف الإمارات المتمثل في 50 مصرف عامل بالدولة على تمكين الأفراد في المجتمع من الاستمتاع بفرص الاستفادة من الخدمات المالية المقدمة من البنوك، عن طريق التنسيق مع البنوك الأعضاء جميعها، لتمكين أكبر شريحة من الأفراد، بغض النظر عن ما تواجهه من تحديات، مثل اختلاف التركيبة السكانية وتنوع مستويات المعيشة والتعليم.

شرعت الدولة في اتخاذ خطى واسعة في اتجاه تفعيل وتحسين بيئة تتلاءم مع الشمول المالي في الامارات فمثلاً، يمتلك معظم البالغين العاملين بقطاعات الاقتصاد عدة حسابات إيداع مصرفية، ومع هذا، يتوجب على الدولة السعي قدماً نحو التحسين والابتكار في التقنيات المطلوبة من أجل تحقيق الشمول المالي، وتجنب حدوث المخاطر المحتملة في الخيارات التمويلية.

تعمل الدولة على دعم كافة المعايير الرقابية والتنظيمية عالية الجودة في المصارف داخل دولة الإمارات، وتشجيع الابتكار في التقنيات الجديدة التي من شأنها تسهيل عمليات الوصول للخدمات المصرفية والمنتجات المالية، وتقييمها بشكل مستمر، إلى جانب تشجيع المنافسة بين المصارف في تقديم منتجاتها المالية، والتي تدعم تحقيق الشمول المالي.

4-3 العامل المشترك بين المصارف والمجتمع:

هناك العديد من العوامل المؤثرة على تطبيق الشمول المالي في الامارات مثل الشفافية والنزاهة، حيث يتواجد معظم الأفراد من محدودي الدخل في المناطق النائية، مما يعمل على الحد من معرفتهم بالخدمات المتاحة وتقليل فرص استفادتهم منها، يعمل المصرف المركزي مع اتحاد مصارف الإمارات جنباً إلى جنب على تنفيذ مبادرة جديدة تهدف إلى تمكين كافة الشرائح بالمجتمع من حصولهم على الخدمات المالية عن طريق الهواتف النقالة، فاحتضان التقنيات وتسخيرها وإيجاد جيل يتميز بالوعي العالي في كيفية إدارة شؤونه المالية، يبرهن على قدرة المجتمع والمصارف على العمل المشترك نحو تحقيق الشمول المالي، وتوسيع نطاقه على مستوى الدولة.

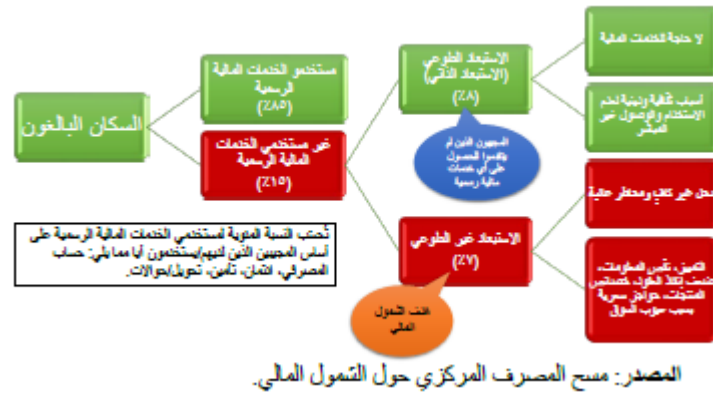
يعتمد تحقيق الشمول المالي في الامارات على الثقافة المالية لدى الأفراد، والتي تتحقق من خلال تثقيف وتوعية الشباب بشؤونهم المالية، الذي من شأنه التمكين من تجنب حدوث المشاكل الاقتصادية الناتجة عن الأزمة العالمية، وتظل أحد أهم أولويات البنوك والمصارف في الإمارات تحقيق الشمول المالي لجميع فئات المجتمع وبشكل خاص أصحاب الدخل المحدود.

أظهر مسح عن الشمول المالي أجراه مصرف الإمارات المركزي في الإمارات وشمل 5134 فرداً مقيماً، تراوحت أعمارهم بين 15 عاماً فأكثر عبر الإمارات السبع، ومن ضمنهم طلاب وأفراد من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط..

أن الشمول المالي يغطي 85 % من البالغين في الدولة.²⁸

²⁸ التقرير الاقتصادي الربعي لمصرف الامارات العربية المتحدة المركزي 2020 ص21

شكل رقم (4) مسح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي



المصدر: التقرير الاقتصادي الربيعي لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي 2020 ص 21

وكان الهدف من المسح هو جمع معلومات من شأنها تمكين المصرف المركزي من تصميم وتنفيذ استراتيجية شاملة تهدف إلى تعزيز درجة الشمول المالي في الدولة وجمع المسح معلومات من الأفراد بشأن قدرتهم على الحصول على الخدمات المالية الرسمية التي تمثل عوامل تمكين ضرورية لتحسين معيشتهم، مثل القدرة على الحصول على حساب مصرفي، والائتمان الرسمي، وخدمات التأمين، والوصول إلى خدمات تحويل الأموال واستخدامها.

وتقسيلا فقد أظهرت نتائج المسح أن 85 % من البالغين، الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة وما فوق، هم من مستخدمي خدمة مالية رسمية واحدة على الأقل، في حين أن 15 % لا يمكنهم الحصول على الخدمات المالية الرسمية. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة مستخدمي الخدمات المالية فقد كشف المسح عن معلومات مهمة تتعلق بوصول أو استخدام الأفراد أو نقص الخدمات المالية الرسمية التي تقدمها المؤسسات المالية في دولة الإمارات.

وأكد 61% من البالغين الذين شملهم المسح أن لديهم حساب مصرفي، وهو أقل من المتوسط العالمي البالغ 69%²⁹ ومن بين 39% من البالغين الذين ردوا على الاستطلاع، أفاد 20 % أنهم لم يتقدموا بطلب للحصول على حساب مصرفي، في حين أراد 19 % التقدم للحصول على حساب مصرفي لكنهم لم يستوفوا المتطلبات، إما لكونهم دون عمل أو لديهم دخل غير كاف.

وكشف المسح أن 29% من المجيبين حصلوا على ائتمان أو اقترضوا أموالا من المؤسسات المالية الرسمية، وأن 57 % من المجيبين لديهم تأمين، و 69 % قاموا بتحويلات خارجية أو تلقوها من دولة الإمارات. وبحسب المسح فإن 39% من المجيبين البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية هم من مستخدمي خدمات التحويلات التي يقدمها مقدمو الخدمة في دولة الإمارات. يشار إلى أن صانعي السياسات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المصرف المركزي لدولة الإمارات ، يعتمدون الشمول المالي كوسيلة لتحسين مستويات معيشة المواطنين، والحد من الفقر، وتحقيق تقدم على صعيد التنمية الاقتصادية.

كما كان هناك توجه رقمي آخر وراء هذه التطورات الواضحة: المدفوعات الرقمية. وفقاً لمسح أجراه بنك ستاندرد تشارترد، أفاد 47% من المشاركين في دولة الإمارات العربية المتحدة أنهم يفضلون الشراء والدفع أونلاين بدلاً من التواجد الشخصي في المحلات وغيرها واستخدام البطاقات أو النقود للدفع. كما توقع ثلثا سكان الإمارات العربية المتحدة تقريباً، أو 64% منهم، أن تصبح الدولة غير نقدية بالكامل بحلول عام 2030. وعلى الصعيد العالمي، انخفض حجم السحوبات النقدية من أجهزة الصرف الآلي بنسبة 12% على الأقل في الربع الثاني من العام، تواصل

²⁹ Global index Database 2017.

صناعة التكنولوجيا المالية "فينتك" في دولة الإمارات العربية المتحدة العمل على تطوير وتقديم حلول شاملة لمستخدمي الحلول الرقمية وللمن يفضلون استخدام النقد على حد سواء.

وفقاً لأحدث التقارير الصادرة عن اتحاد التكنولوجيا المالية (فينتك)، تتمتع الإمارات العربية المتحدة بأعلى معدل للشمول المالي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي وذلك بنسبة 46٪، تليها البحرين بنسبة 39٪ والمملكة العربية السعودية بنسبة 31٪³⁰.

تعود هذه النتائج الجيدة نسبياً لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى المبادرات العديدة التي أطلقها كل من القطاعين العام والخاص لتعزيز الابتكار وتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية. ركزت هذه المبادرات بشكل أساسي على الثقافة المالية. على سبيل المثال، أطلق اتحاد مصارف الإمارات في عام 2018 كتيباً عاماً لتشجيع الثقافة المالية، فضلاً عن تمكين الأقليات من الوصول إلى الأموال، بما في ذلك أصحاب الهمم. وتيمناً بهذه المبادرات الهادفة التي أطلقتها الحكومة لتقليص الفجوة المعرفية، ينظم القطاع المصرفي ورش عمل للعاملين ذوي الدخل المتواضع لتثقيفهم حول العديد من الموضوعات ذات الصلة، مثل إدارة التمويل الشخصي الخاص بهم وتعزيز تعافيتهم المالي، جنباً إلى جنب مع قناة دعم على تطبيق واتساب مكرّسة لمساعدتهم والإجابة عن استفساراتهم المالية. بالإضافة إلى ذلك، تواصل حكومة دولة الإمارات في إطلاق المبادرات ووضع السياسات والتشريعات المناسبة، وتلعب دوراً نشطاً في تحجيم ووقف منتقدي الاقتصاد غير النقدي، خاصة وأن هناك حاجة ملحة من قبل الشركات في الدولة لتفعيل طرق أسرع وأكثر سلاسة وأماناً للدفع.

لقد بدأت أهمية التحول إلى الخدمات الرقمية تتزايد بشكل أكثر مع اقترابنا من عام 2021. ومع وجود أكثر من 60٪ من السكان العاملين في الإمارات العربية المتحدة خارج النظام المالي، لا سيما في قطاعات التصنيع والتجارة والأغذية والمشروبات والبناء، أضحت من المهم أن نقوم بتلبية احتياجات هذا السوق أيضاً.

وأخيراً وليس آخراً، لا شك أن الابتكار السريع والمستمر في تكنولوجيا الخدمات المالية والالتزام بالشمول المالي لعدد غير مسبوق من المؤسسات الرائدة في صنع السياسات في البلدان النامية والناشئة يشكل فرصة فريدة لحل عدد من أكثر التحديات الصعبة لتحقيق الشمول المالي والوصول إلى عملاء "الميل الأخير" وتقديم خدمات مالية عالية الجودة لهم

4-4. تعزيز الخدمات

الشمول المالي توجّه لا غنى عنه لتحقيق الاقتصاد غير النقدي في الإمارات، ولذا تخطو حكومة دولة الإمارات أكثر من أي وقت مضى نحو اقتصاد غير نقدي، وتساهم في تقديم العديد من المبادرات الهادفة لتعزيز الخدمات المصرفية الرقمية ودعم أمن وكفاءة المدفوعات وذلك لتأمين منصات غير نقدية وسهلة الاستخدام لتجربة رقمية سلسة.

ويعتبر توجه صانعي السياسات في الإمارات إلى رقمنة الاقتصاد والمدفوعات يعد إدراكاً منهم لأهمية ذلك في تحقيق الشمول المالي ورفاهية المواطنين.

تمكين الفئات المجتمعية التي لا تتعامل مع البنوك من الانتقال من المعاملات النقدية إلى المدفوعات الرقمية يضعهم في دائرة الشمول المالي، ما يجعل مستقبلهم أكثر إشراقاً ويبدأ الاقتصاد بأكمله في الازدهار.

³⁰ الخبير، نفيسه التقنيات المالية الحديثة 2020

4-5. الأمية الرقمية

تحقيق مزيد من النمو في الشمول المالي، يتطلب إطلاق مبادرات لاستكمال محو الأمية الرقمية وتدابير حماية المستهلكين لبناء الثقة في الأنظمة الرقمية، ولذا فإن حكومة دولة الإمارات أطلقت عدداً من المبادرات لتقليص فجوة المعرفة الرقمية. ودعوة الشركات إلى تنظيم مجموعة من الدورات التدريبية للعاملين ذوي الدخل المتواضع لتتقيفهم حول موضوعات مختلفة مثل إدارة أموالهم، ومنع الاحتيال، التوفير وخفض التكاليف من خلال الاستفادة من الخدمات المالية الرقمية وتقديم الدعم لهم.

4-6. تنمية الأعمال

إن الإدماج والشمول المالي يعني القدرة على الوصول إلى الأدوات اللازمة لتحقيق الأهلية الائتمانية لتنمية الأعمال التجارية، شراء منزل، الادخار لتعليم الأبناء، التخطيط للصحة أو التقاعد.

الخلاصة: نجد إشارات كثيرة في خلاصات التجارب العالمية والعربية إلى الأهمية القصوى للبنية التنظيمية والتشريعية والرقابية الخاصة بالشمول المالي وتوجيهات البنوك المركزية وهيئات الرقابة بإقامة وحدات حماية مستهلكين في كل وحدات تقديم خدمات مالية لكن الجديد ارتفاع نبرة الدعوة إلى سن تشريع خاص لحماية مستهلكي الخدمات المالية وبصفة خاصة صغار المستفيدين.

المبحث الرابع

دور البنك الأهلي المصري فى تحقيق الشمول المالى

مقدمة:

يعد البنك الأهلي المصري أقدم وأعرق البنوك التجارية المصرية ، حيث أنشئ في 25 يونيو 1898 برأسمال مليون جنيه إسترليني ، وقد تطورت وظائف البنك وأعماله بشكل مستمر عبر تاريخه وفقاً للتطورات الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد ، ففي الخمسينات من القرن الماضي تولى البنك القيام بوظائف البنوك المركزية ثم تفرغ بعد تأميمه في الستينات لأعمال البنوك التجارية مع استمرار قيامه بوظائف البنك المركزي في المناطق التي لا يوجد للأخير فروع بها ، فضلاً عن الاضطلاع منذ منتصف الستينات من القرن الماضي بإصدار وإدارة شهادات الاستثمار لحساب الدولة.

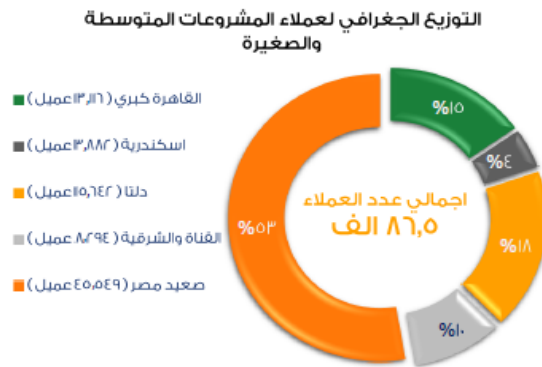
إن انجازات البنك الأهلي المصري في مجال الشمول المالي ليست وليدة اللحظة. وباعتبار البنك هو الأكبر محلياً وإقليمياً، ونشأة البنك التأسيسية التي تعد ذو طبيعة خاصة، كان انعكاس ذلك على امتداد دوره ليتخطى الأعمال المصرفية التقليدية وتحقيق الربحية.

قام البنك الاهلي المصري في عام 2018 بتطوير الركائز الاستراتيجية الخاصة به في الاستدامة توافقاً مع رؤية مصر 2030 للتنمية المستدامة (المستحدثة في سبتمبر 2019) وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030. ووضع استراتيجية طموحة للشمول المالي حيث التوسع في الخدمات الإلكترونية وتحديث القنوات البديلة بما يتوافق مع اليات الذكاء الاصطناعي المعمول ويسعي البنك دائما الي تطوير وتحديث البنية التكنولوجية بما يفي بالتحول الرقمي السريع والمتلاحق وذلك فى إطار الدور الرائد للبنك الاهلي المصري فى تعزيز مبدأ الشمول المالي وتطوير الخدمات الرقمية. وفيما يلي سوف يتم لقاء الضوء علي دور البنك الاهلي المصري فى تحقيق الشمول المالي فى مصر .

مقدما لعملاء بدون ودائع، عدد 5.843 مليون بطاقة خصم مباشر - 7.414 بطاقات مدفوعة مقدما - 4.777 مليون بطاقة مرتبات - 1.320 مليون بطاقة ائتمانية - 3.840 بطاقة ميزة - 5.620 خدمة إلكترونية (الأهلي نت) مفعّل 54.4 ألف خدمة إلكترونية (أهلي نت شركات) - 1.802 مليون محفظة إلكترونية (فون كاش).

2- المشروعات المتوسطة والصغيرة:

شكل رقم (3) التوزيع الجغرافي لعملاء المشروعات المتوسطة والصغيرة

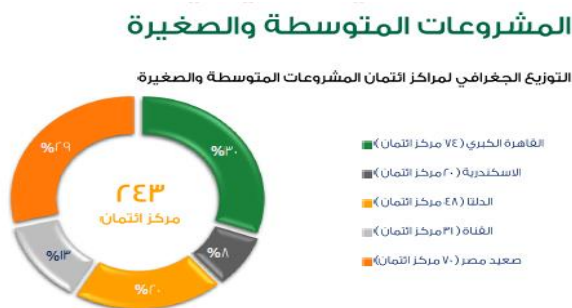


نجد أن لدى البنك الأهلي المصري عدد 243 مركز ائتمان وعدد 86.5 ألف عملاء ائتمان مشروعات متوسطة وصغيرة موزعة جغرافيا علي كافة أنحاء جمهورية مصر العربية كالتالي:

عدد (74) مركز ائتمان بالقاهرة الكبرى وعدد (20) مركز ائتمان بالاسكندرية وعدد (48) مركز ائتمان بالدلتا وعدد (21) مركز ائتمان بالقناة وعدد (70) مركز ائتمان بصعيد مصر.

المصدر: النشرة اليومية لإدارة البحوث البنك الاهلي المصري

شكل رقم (4) التوزيع الجغرافي لعملاء المشروعات المتوسطة والصغيرة



وبإجمالي عدد عملاء (86.5) ألف عميل مشروعات متوسطة وصغيرة موزعة (13.116) عميل بالقاهرة الكبرى وعدد (3.882) عميل بالأسكندرية وعدد (15.642) عميل بالدلتا وعدد (8.294) عميل بالقناة والشرقية والنصيب الأكبر بصعيد مصر بعدد عملاء (45.549) عميل بصعيد مصر.

المصدر: النشرة اليومية لإدارة البحوث البنك الاهلي المصري

3- البنك الأهلي المصري وبطاقات ميزة للمرتبات الحكومية:

قررت وزارة المالية إن بطاقة ميزة ستحل محل بطاقات الرواتب الخاصة ب 4.3 مليون موظف بالدولة بنهاية يناير 2022 ويوجد ما يقرب من 6 ستة ملايين موظف حكومي وفقا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. اصبحت ميزة هي نظام الدفع الوطني في مصر وهو جزء من استراتيجية الحكومة الموجهة للتحويل الرقمي والشمول المالي ويتم إصدار بطاقات ميزة بالتعاون مع الجهاز المصرفي بالدولة حيث البنك الأهلي المصري، بنك مصر، بنك الإسكان والتعمير وغيرها من البنوك داخل القطاع المصرفي المصري.

ونصيب البنك الأهلي المصري من إصدار بطاقات ميزة 3.840 مليون بطاقة ميزة مارس 2021، كما أوضحت داليا فوزي مديرة وحدة الدفع الإلكتروني والتحصيل بوزارة المالية انه تم حل كافة المشاكل المتعلقة بالانتقال السلس من كشوف الرواتب إلي بطاقات ميزة كما ان استخدام بطاقات ميزة سوف يؤدي إلي تخفيض إصدار العملة بنسبة 25% وتوفير نصف الوقت اللازم لإجراء الخدمة مع تقليل الاجراءات اللازمة مما يسهم في ارتفاع ترتيب مصر في المؤشرات العالمية فيما يتعلق بممارسة الأعمال والشفافية³¹.

4- المحاور الرئيسية لتحقيق الشمول المالي:

▪ محاور العمل مع البنك المركزي المصري وتشمل:

▪ محاور العمل علي تطوير أليات تحقيق الشمول المالي وقيادة السوق:

تقديم مقترحات لدعم تحقيق الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق:

- ✓ بحث سبل تطوير وتبسيط اجراءات تعامل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة مع الجهاز المصرفي
- ✓ تطوير المنتجات للفئات المستبعدة ماليا (الشباب - المرأة - المهن الحرة - المشروعات متناهية الصغر)
- ✓ تصميم استراتيجية وطنية للتثقيف المالي وجمع البيانات ووضع استقصاءات لقياس مستوى الثقافة والقدرة والوعي بالأمور المالية وتصميم وتقييم برامج للقدرة المالية.

▪ محاور العمل علي مستوي تنفيذ ومتابعة أنشطة الشمول المالي:

وهي قائمة علي المبادرات والفعاليات المختلفة للشمول المالي عن طريق:

- ✓ الأعمال الدورية من متابعة فعاليات الشمول المالي ومتابعة كافة التقارير المطلوبة من البنك المركزي.
- ✓ الأعمال غير الدورية من متابعة كافة مبادرات البنك المركزي المصري (مبادرة التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل - مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر - مبادرة رواد النيل).

▪ محاور العمل مع وحدات البنك الأهلي المصري:

▪ المحور الاول: التثقيف المالي داخليا وخارجيا

- ✓ تنفيذ خطة توعية للعاملين بالبنك الأهلي المصري بأهمية ودور الشمول المالي كأحد الأهداف الاستراتيجية للبنك ودوره في تحقيق الاستدامة والاستقرار المصرفي.
- ✓ تنفيذ خطة لرفع مستوى التثقيف المالي للعملاء خارجيا لاستهداف الشرائح المستبعدة والتواجد في القرى والمناطق النائية.
- ✓ التنسيق مع قطاع الجودة لمراقبة مستوى المعرفة المصرفية لدي العاملين بالبنك.

▪ المحور الثاني: التركيز علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

- ✓ دراسة المعوقات التي تحدد تعامل المشروعات مع الجهاز المصرفي.
- ✓ التنسيق مع القطاعات المعنية لبحث ابتكار منتجات مناسبة للمشروعات متناهية الصغر

³¹ النشرة اليومية لإدارة البحوث البنك الأهلي المصري تقارير غير منشورة 9 يناير 2022.

- ✓ متابعة كافة مشاريع البنك المتعلقة ب SMEs وكذلك نتائج المبادرات.
- ✓ رفع توصيات للبنك المركزي المصري بشأن دعم SMEs وتطوير وتبسيط إجراءات تعامل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر مع البنوك.

▪ المحور الثالث: الانتشار الجغرافي والوصول للمناطق النائية

- ✓ التنسيق مع مجموعة الفروع والقطاعات ذات الصلة للعمل علي تغطية المناطق المستهدفة من جانب الشمول المالي بأليات الوصول الممكنة (فروع – ATMs – POS)

▪ المحور الرابع: حماية حقوق العملاء

- ✓ التنسيق مع وحدات حماية حقوق العملاء بقطاع الالتزام المصرفي للوقوف علي الإجراءات والمؤشرات الخاصة بحماية حقوق العملاء من حيث نوعية وجودة الخدمات المقدمة وتوفير خدمات استشارية ومتابعة تنفيذ آلية واضحة للشكاوي.

▪ المحور الخامس: دعم أنشطة التحول الرقمي

- ✓ دعم التوسع في الخدمات المالية الرقمية بما في ذلك محافظ الهاتف المحمول والبطاقات مسبقة الدفع ووسائل الدفع الإلكترونية.

▪ المحور السادس: تطوير المنتجات والخدمات المالية المقدمة

- ✓ التكامل التام بين اصحاب المصالح الداخليين لتطوير المنتجات والخدمات للوصول الي مزيد من العملاء بتكلفة أقل.

5- فعاليات الشمول المالي:

يستهدف البنك المركزي وصول الثقافة المالية لأكبر عدد من المواطنين علي مستوى كافة شرائح المجتمع بغرض دمجهم في النظام المالي الرسمي والاستفادة من الخدمات المصرفية ودعم التحول الرقمي وفي سبيل ذلك قرر البنك المركزي زيادة عدد فعاليات الشمول المالي لتصبح 6 فعاليات علي مدار العام وذلك علي النحو التالي:

- احتفالية المرأة من 8 مارس الي 31 مارس تزامنا مع اليوم العالمي للمرأة.
- اليوم العربي للشمول المالي من 1 الي 30 أبريل تزامنا مع اليوم العربي للشمول المالي
- احتفالية الشباب من 1 الي 15 أغسطس تزامنا مع اليوم العالمي للشباب
- احتفالية الفلاح من 1 الي 15 سبتمبر تزامنا مع عيد الفلاح
- احتفالية الادخار من 15 الي 31 أكتوبر تزامنا مع الأسبوع العالمي للشمول المالي واليوم العالمي للادخار
- احتفالية الاشخاص ذوي الهمم من 1 الي 15 ديسمبر تزامنا مع اليوم العالمي لذوي الهمم.

وتتمثل الانشطة المقترحة تقديمها من البنك الأهلي المصري خلال فعاليات الشمول المالي:

- التواجد خارج الفروع خلال الفعالية وعرض المنتجات المصرفية الملائمة
- فتح حسابات جارية / توفير للعملاء الجدد الأفراد وحسابات الشمول المالي للشركات / نشاط اقتصادي بدون مصاريف وبدون حد أدني.

- تشجيع العملاء علي الاشتراك وتفعيل المحافظ الإلكترونية وخدمة الإنترنت البنكي
- إصدار البطاقات المدفوعة مقدما وبطاقات الخصم المباشر الوطنية "ميزة" للعملاء وتشجيعهم علي تفعيلها واستخدامها في معاملاتهم مجانا بدون مصاريف.
- تقديم ورعاية أنشطة التثقيف المالي بجميع فئات المجتمع
- طباعة النشرة التعريفية الخاصة بالشمول المالي وتوزيعها علي العامة.

6- المبادرات التي يقوم بها البنك الأهلي المصري الخاصة بالشمول المالي بالتنسيق مع البنك المركزي المصري:

• مبادرة حياة كريمة:

- مبادرة وطنية تستهدف 20% من إجمالي التعداد السكاني وتهدف إلي تحسين مستوى معيشي لائق للمواطنين الريفيين ويكمن دور البنك الأهلي المصري في التالي:
- زيادة قنوات الاتصال الإلكتروني (نقاط البيع, ماكينات الصراف الآلي)
- إطلاق حملات توعية بالتعاون مع رواد النيل
- دراسة سلاسل القيمة للشركات الصناعية القريبة والقائمة في مدخلاتها علي النشاط الزراعي

وكان المستهدف منها زيارات ميدانية وخطة تنفيذية لعدد 12 قرية وتم الموافقة علي خطة العمل بالتنسيق مع البنك المركزي والبنوك الاخرى.

• مشروع مجموعات الادخار والاقراض VSL Ass:

هو تطبيق سوف يتم إطلاقه من قبل E-Finance بالتعاون مع المركز القومي للمرأة كمقدم خدمة وعدد من البنوك والغرض الرئيسي من المبادرة هو رقمنة المدخرات وإدراجها في القطاع المالي بشكل رسمي, وإضافة المجتمعات الريفية المستبعدة إلي الاقتصاد القومي ويكمن دور البنك الأهلي المصري كالتالي:

- فتح حسابات ادخار للمجموعات بعد استيفاء متطلبات الالتزام المصرفي والقطاع القانوني
- نشر الثقافة المالية للمرأة
- رفع نسبة المرأة من الخدمات المالية

وكان المستهدف منها عدد 11000 مجموعة مدرجة بهذه المبادرة بلغت حصة البنك الأهلي المصري 27% اي (3000 مجموعة) وسوف يتم إطلاق التطبيق بعد إصدار موافقة البنك المركزي للمجلس القومي للمرأة كمقدم للخدمة.

7- التعاون بين البنك الأهلي المصري والاتصالات بهدف صقل مهارات الكوادر البشرية الشابة:

وقع البنك الاهلي المصري بروتوكول تعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات "معهد تكنولوجيا المعلومات" بهدف دعم المهارات الشابة والتعاون في إعداد الكوادر المتخصصة بما يعزز من فرص عملها بالتخصصات التكنولوجية المختلفة والأمن السيبراني حيث يهدف البنك من توقيع البروتوكول إلي صقل مهارات الكوادر البشرية

الشابة فى مجال أمن المعلومات والتصميمات الإبداعية المتقدمة ومراكز البيانات وذلك بالتعاون مع معهد تكنولوجيا المعلومات بما سوف ينعكس فائدته على مختلف مجالات القطاع المصرفي طريق سعي البنوك لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الكفاءات المدربة على الأساليب التكنولوجية.

وذلك يأتي إيماناً من البنك بأن الاستثمار فى التكنولوجيا المالية "Fin Tech" يعد أحد الركائز الأساسية لوصول الخدمات المصرفية إلى أكبر شريحة ممكنة من العملاء وذلك فى إطار الاهتمام المتنامي للبنك المركزي لتنفيذ خطط التحول الرقمي واستراتيجية الشمول المالي³².

8- التعاون بين البنك الأهلي المصري وجديدا لتقديم خدمات الدفع الالكتروني فى مصر:

تعاهد البنك الاهلي المصري مع "جديدا" للتقنية المالية وحلول الدفع الإلكتروني لتقديم أحدث خدمات الدفع الإلكتروني بمختلف أنواعها من خلال نقاط البيع الإلكتروني وعبر التجارة الإلكترونية وكذلك عن طريق تطبيع الدفع الإلكتروني عبر الهاتف المحمول "Tap on Phone" وتم التعاقد بعد حصول "جديدا" على رخصة QR Code من البنك المركزي المصري بالتعاون مع البنك الأهلي المصري لتقديم كافة الخدمات الإلكترونية فى مصر وتوسيع التغطية الجغرافية لتشمل مزيد من فئات العملاء وذلك ضمن استراتيجية البنك للتوسع فى الخدمات والمنتجات الرقمية وهو ما يتم بالتنسيق مع البنك المركزي المصري للحد من تداول النقود والذي أصبح ضرورة قصوى فى الفترات الأخيرة لمواكبة خطط الدولة فى التحول الرقمي وتماشيا مع رؤية مصر 2030³³

9- البنك الأهلي المصري يقدم خدمة المبيعات الإلكترونية مجانا بالتعاون مع Zvendo:

أعلن البنك الأهلي المصري عن مزايا خدمات المبيعات الإلكترونية لأصحاب المطاعم ومشروعات المأكولات والمشروبات إذ يقدم البنك الخدمة مجانا 0% عمولة مبيعات على المحال الإلكترونية و 0% رسوم معاملة على المدفوعات الإلكترونية بالتعاون مع Zvendo³⁴ وذلك تماشيا مع استراتيجية البنك للشمول المالي وضم كافة الفئات وكافة المعاملات.

10- سيارات صراف الي متنقلة من البنك الاهلي المصري:

أطلق البنك الأهلي المصري سيارات الصراف الآلي المتنقلة الخاصه به لخدمة رواد شارع المعز بقلب القاهرة القديمة وذلك سعي من البنك الي تقليل التكدس والزحام علي ماكينات الصراف الآلي بمختلف الفروع وخدمة المنطقة التي تشهد رواجاً كبيراً خلال شهر رمضان ويأتي ذلك ضمن خطة البنك لإتاحة سيارات الصراف الآلي المتنقلة Mobile ATM ليصل عدد اسطوله من تلك السيارات الي 28 سيارة منتشرة علي مستوى الجمهورية وفقاً لتوزيع جغرافي

³² النشرة اليومية لإدارة البحوث البنك الاهلي المصري تقارير غير منشورة 9 مارس 2022

³³ النشرة اليومية لإدارة البحوث البنك الاهلي المصري تقارير غير منشورة 6 ابريل 2022

³⁴ النشرة اليومية لإدارة البحوث البنك الاهلي المصري تقارير غير منشورة 30 مارس 2022

مدروس حسب احتياجات العملاء ومناطق تركيزهم، ذلك فضلا عن ان البنك لم يغفل عملائه ذوي الهمم فقد وفر لهم في تلك السيارات مطالع مخصصة للكراسي المتحركة³⁵.

11- البنك الأهلي المصري يحرص علي التوسع فى تطبيق الشمول المالي والتحول الرقمي:

قام البنك الأهلي المصري بحملة ترويجية تحت شعار "شارك، فعل، اكسب" من بداية ابريل 2022 حتي 31 ديسمبر 2022 لعملاء محافظ الأهلي فون كاش الجدد بالبنك الأهلي المصري تستهدف الاستمرار فى تفعيل استراتيجية البنك الخاصة بتنشيط المدفوعات عبر المحافظ الإلكترونية وتقليل معدلات التداول النقدي بين الأفراد وتشجيع شرائح العملاء للتعامل بالمحافظ الالكترونية فى المدفوعات مستفيدا بذلك من البنية التكنولوجية القوية التي يملكها البنك وتماشيا مع استراتيجية الدولة و البنك المركزي فى التوسع فى تطبيق الشمول المالي والتحول الرقمي الذي يعد من اهم اولويات الدولة.

أصدر البنك الأهلي المصري فى ديسمبر 2020 أول تقرير عن الاستدامة

" تقرير الاستدامة الأول للبنك الأهلي المصري 2016-2019 "الإفصاح الشامل"

يسعى البنك الأهلي المصري للتحول من الإتاحة إلي الاستخدام

³⁵ النشرة اليومية لإدارة البحوث البنك الاهلي المصري تقارير غير منشورة 10 ابريل 2022

النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج البحث :

- الشمول إمكانية وصول الخدمات المالية والمصرفية المتاحة إلى أكبر عدد من الأفراد وقطاع الأعمال وبتكاليف مناسبة بما يساهم في تنمية مصر
- أصبح للشمول المالي أولوية مع إطلاق الحكومة المصرية استراتيجية التنمية المستدامة 2030
- يواجه الشمول المالي العديد من التحديات سواء على المستوى الدولي أو على مستوى الدول العربية ومنها مصر لما له من نظرة مستقبلية فعالة لتحسين مستوى معيشة المواطنين.
- تقوم البنوك المركزية بدور أساسي في تعزيز الشمول المالي من خلال وضع القواعد المنظمة والتي تهدف إلى تبسيط الإجراءات والمعاملات المصرفية.
- حدد البنك المركزي بعض الخطوات لدعم الشمول المالي بصفته راعي الشمول المالي في مصر.
- تتجلى أهمية الشمول المالي الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمته في الحد من الفقر، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي.
- توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي في الدول تركز على أساسين اثنين، أولهما توسيع وصول الأفراد للخدمات المالية، وثانيهما تعزيز وزيادة استخدام الأفراد لحساباتهم المالية والخدمات والمنتجات المرتبطة بها. " يسعى البنك الأهلي المصري للتحويل من الإتاحة إلى الاستخدام"
- الشمول المالي من أولويات البنك الأهلي المصري ويعمل علي قدم وساق لمواكبة التطور التكنولوجي والذكاء الاصطناعي.
- يعد الشمول المالي ضمن أولويات أهداف التنمية المستدامة، وله نتائج إيجابية على الاقتصاد والقطاع المصرفي ككل.
- يساعد الشمول المالي على جذب الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي وعلى تجميع المدخرات ، وتأمين التمويل وفق الاحتياجات .
- يساعد الوصول إلى الخدمات المالية في تمكين النساء والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على نحو أمثل مما ينعكس إيجاباً على ريادة الأعمال.
- حققت مصر تقدماً على مستوى صنع وتنفيذ السياسات لتعزيز الشمول المالي .

ثانياً: توصيات البحث :

- تم استخلاص مجموعة من التوصيات والسياسات المتبعة كخطة عمل تنفيذية يمكن تلخيصها ، على النحو التالي:
- تعاون مؤسسات التمويل والبنوك مع البريد عن طريق برتوكولات تعاون لتعزيز الانتشار الجغرافي
- الاستفادة من تجربة الصين والامارات العربية المتحدة وماليزيا والبرازيل بالمجال التكنولوجي.
- تعزيز أكبر للشمول المالي الإلكتروني من خلال التحويل نحو بنوك إلكترونية بالكامل.
- بناء قدرات القطاع المصرفي لموارده البشرية والاستثمار في التقنيـف التكنولوجي واستخدامها في التحويل الرقمي.
- تطوير القطاع المصرفي والمؤسسات المالية لمنتجاتها المالية بطرق متنوعة تلائم احتياجات جميع الفئات.
- تواصل المبادرات الخاصة بالقطاع المصرفي مبادرات سنوية وتعزيز التنافس في الشمول المالي
- دعم الأفكار الابتكارية بالتكنولوجيا المالية.
- العمل علي نشر ثقافة التحويل الرقمي في القرى الأكثر فقراً ولأكبر قاعدة مواطنين ممكنة لأنها مفتاح تحقيق الشمول المالي.

قائمة المراجع

أولاً المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

- (الخير, نفيسه, 2020) التقنيات المالية الحديثة, ابو ظبي الامارات العربية المتحدة, صندوق النقد العربي
- (بدوي, رنا, بدون سنة نشر) البنك المركزي المصري , إدارة التعليمات الرقابية, قطاع الرقابة والاشراف, الشمول المالي , دور البنك المركزي المصري

2- الدراسات العلمية:

- (البدوي, رضا مصطفى حسن, 2019) مصر جامعة طنطا - كلية التجارة.
- شاهين, اسلام (بدون سنة نشر) "دور السياسات الاقتصادية المستدامة في تعزيز الشمول المالي لمصر (الواقع التحديات)" المعهد العالي للحاسبات والمعلومات وتكنولوجيا الإدارة طنطا.
- (عثمان, ياسمين مجدي رجب & صالح, محمد أحمد محمد, بدون سنة نشر) مصر, الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات, جامعة الإسكندرية, كلية التجارة
- (وليد عيدي عبد النبي, 2018) الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي, البنك المركزي العراقي, العراق /آيار 2018

3- الابحاث والمقالات:

- افاق اقتصادية معاصرة, الاقتصاد الرقمي, العدد (8), يوليو 2021
- (الشاعر, محمد السيد السيد. بدون سنة نشر) "التجربة المصرية نحو التحول إلى الشمول المالي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة" المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات, جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا, كلية الحقوق - جامعة المنصورة.
- (شنبي صورية وبن الخضر السعيد, 2018) , أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية) جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر (مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية , المجلد 3 / العدد 02 (2018) تاريخ النشر 23 / 12 / 2018) .
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ الجامعة التقنية الوسطى, الكلية التقنية الإدارية, بغداد, وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكليات التقنية الإدارية, مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق - جامعة النهرين, كلية اقتصاديات الأعمال المجلد الثاني/رقم لايداع (642) / تاريخ النشر 2018 م
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ الجامعة التقنية الوسطى, الكلية التقنية الإدارية, بغداد, وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكليات التقنية الإدارية, مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق - جامعة النهرين, كلية اقتصاديات الأعمال المجلد الثاني/رقم الايداع (642) / تاريخ النشر 2018م

-4- التقارير:

- النشرة اليومية لإدارة البحوث البنك الاهلي المصري تقارير غير منشورة 9 يناير 2022.
- النشرة اليومية لإدارة البحوث البنك الاهلي المصري تقارير غير منشورة 9 مارس 2022
- النشرة اليومية لإدارة البحوث البنك الاهلي المصري تقارير غير منشورة 30 مارس 2022
- النشرة اليومية لإدارة البحوث البنك الاهلي المصري تقارير غير منشورة 6 ابريل 2022
- النشرة اليومية لإدارة البحوث البنك الاهلي المصري تقارير غير منشورة 10 ابريل 2022
- مؤشر الشمول الرقمي الصادر عام 2021 عن مؤسسة رولاند بيرجر.
- تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2020.
- التقرير الاقتصادي الربيعي لمصرف الامارات العربية المتحدة المركزي 2020
- تقرير الهيئة العامة للرقابة المالية، 2019

ثانياً المراجع باللغة الإنجليزية

1- Articles and Papers:

- Banco Central Do Brasil Annual Report 2020
- China Drawing up Policy Guidelines on Data Sector, LIU Jia, Aug 25, 2021.
- Global index Database 2017
- UNCTAD, 2020
- UNCATAD, 2013
- UNCATAD, 2013

2- Websites:

- البنك الدولي، (الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء) علي الرابط التالي:
<https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#1>
- (تقارير البنك المركزي المصري 2021) عدد العاملين والبطاقات وماكينات الصرف ونقاط البيع للبنوك (بخلاف البنك المركزي المصري)
<https://www.cbe.org.eg/layouts/download.aspx?SourceUrl=%2Far%2FBankingSupervision%2FReportsDL%2FNumber%20of%20Debit%20-%20Credit%20Cards%20and%20ATM%20POS%20Machines%20-%20Banking%20Sector.pdf>
- مقالة "«بسيوني»: 33% نسبة المتعاملين مع البنوك.. ونستهدف المرأة ومحدودي الدخل" (ابريل 2019)، جريدة الوطن
<https://www.elwatannews.com/news/details/4123236>
- مقالة "نظام الدفع عبر الجوال التابع لـ"المركزي البرازيلي" يجذب 110 ملايين مستخدم" (نوفمبر 2021) بلومبرغ اقتصاد الشرق
<https://www.asharqbusiness.com/article/28351>